

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010

موجز

الإصلاح خلال الأوقات الصعبة

مقارنة الإجراءات الحكومية للنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلداً



تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010

مقارنة الإجراءات الحكومية للمنظمة لأنشطة الأعمال في 183 بلداً

© 2009 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW
Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org
بريد إلكتروني: feedback@worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة.
1 2 3 4 08 07 06 05

مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ودار النشر بالجريف ماكميلان.

بالجريف ماكميلان

بالجريف ماكميلان بالملكة المتحدة هي اسم بارز يشير إلى دار ماكميلان المحدودة للنشر (MacMillan Publishers Limited). المسجلة في إنجلترا، رقمها 785998، والكائنة في: Houndsmills, Basingstoke, Hampshire, RG21 6XS.

وبالجريف ماكميلان بالولايات المتحدة هي شعبة تابعة لمؤسسة St Martin's Press LLC، الكائنة في: 175 Fifth Avenue, New York, NY, 10010.

بالجريف ماكميلان هي الاسم الأكاديمي العالمي للشركتين الموضحتين عليه، ولها شركات وممثلين في مختلف أنحاء العالم.

بالجريف* وماكميلان* علامتان تجاريتان مسجلتان في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا وبلدان أخرى.

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي مجموعة البنك الدولي. النتائج والتأويلات والاستنتاجات التي جرى التعبير عنها في هذه المطبوعة تخص المؤلفين، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة.

الحقوق والتصريح بالطبع والنشر

المعلومات في هذه المطبوعة محمية بحقوق الملكية الفكرية. قد تُعتبر عملية طبع و/أو نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كاملها بدون تصريح مخالفة للقوانين المرعية، علماً بأن البنك الدولي يشجع نشر أعماله وعادة ما يأذن بإعادة إنتاج أجزاء من العمل على الفور.

لطلب التصريح بنسخ أو إعادة طبع أي جزء من هذه المطبوعة، يرجى إرسال الطلب بكامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان التالي: Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 01923, USA. هاتف: 978-750-8400. فاكس: 978-750-4470. موقعه على الإنترنت: www.copyright.com.

أما بالنسبة لجميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، بما في ذلك حقوق التبعية، فيجب توجيهها إلى مكتب الناشر بالبنك الدولي على العنوان التالي: 1818 H Street, N.W., Washington, D.C. 20433, USA. فاكس: 202-522-2422. بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org.

يمكن شراء أعداد من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2009، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2007، سبل الإصلاح، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006: خلق فرص عمل جديدة، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005: إزالة العقبات التي تعوق النمو، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004: فهم اللوائح التنظيمية عن طريق الموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.doingbusiness.org.

تمّ التقدم بطلب لإدراج هذا التقرير في نظام تصنيف المطبوعات بمكتبة الكونغرس.
طبع في الولايات المتحدة

المحتويات

1	معلومات عن تقرير ممارسة
7	أنشطة الأعمال
-	عرض عام
-	بدء النشاط التجاري
-	استخراج تراخيص البناء
-	توظيف العاملين
-	تسجيل الملكية
-	الحصول على الائتمان
-	حماية المستثمرين
-	دفع الضرائب
-	التجارة عبر الحدود
-	إنفاذ العقود
-	تصفية النشاط التجاري

-	ملحق: مؤشرات تجريبية بشأن
-	توصيل الكهرباء
-	ملحق: حماية العاملين

-	ثبت المراجع
-	ملاحظات على البيانات
16	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
-	جداول البلدان

20	شكر وتقدير
----	------------

والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وأخيراً تصفية النشاط التجاري. علماً بأن البيانات المستخدمة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 هي حتى 1 يونيو/حزيران 2009. وتستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواحي الاقتصادية وخديد الإصلاحات التي نجحت ويمكن نجاحها وأسباب هذا النجاح. وقد تم تغيير الطريقة المنهجية الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين في الإصدار الحالي من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم "ملاحظات على البيانات". وهناك أبحاث جارية حالياً في مجالين جديدين، هما: الحصول على الكهرباء وحماية العاملين. ويجري عرض النتائج الأولية في هذا التقرير.

إن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 هو السابع في سلسلة من التقارير السنوية المعنية ببحث الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها. ويعرض هذا التقرير مؤشرات كمية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال التجارية وحماية حقوق الملكية والتي يمكن المقارنة فيما بينها في 183 بلداً - من أفغانستان إلى زيمبابوي - وعبر الوقت.

وتخضع للقياس في هذا التقرير الإجراءات الحكومية التي تؤثر على 10 مراحل من حياة منشأة الأعمال، هي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب.

الموقع الإلكتروني لمشروع ممارسة أنشطة الأعمال
الموضوعات الحالية
أخبار عن مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org>

الترتيب
كيفية ترتيب البلدان - 1 إلى 183
<http://www.doingbusiness.org/economyrankings>

البلدان القائمة بالإصلاح
ملخصات مختصرة عن الإصلاحات الواردة في تقرير
ممارسة أنشطة الأعمال 2010، وقوائم البلدان القائمة
بالإصلاح منذ صدور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
2004، وأداة محاكاة الترتيب
<http://www.doingbusiness.org/reformers>

البيانات التاريخية
مجموعات بيانات ذات مواصفات محددة منذ صدور
تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004
http://www.doingbusiness.org/custom_query

المنهجية والبحوث
المنهجيات والدراسات البحثية التي يستند إليها
مشروع ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/MethodologySurveys>

تقارير يمكن تنزيلها
يمكن الحصول على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال،
وكذلك التقارير دون الوطنية والمواجز القطرية

والإقليمية بالإصلاح، والمواجز القطرية والإقليمية
المعدة وفقاً للاحتياجات
<http://www.doingbusiness.org/downloads>

المشاريع دون الوطنية والإقليمية
اختلافات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة
الأعمال على المستوى دون الوطني
<http://www.doingbusiness.org/subnational>

المكتبة القانونية
مجموعة إلكترونية من القوانين والإجراءات الحكومية
المتعلقة بأنشطة الأعمال والمرأة
<http://www.doingbusiness.org/lawlibrary>
<http://www.doingbusiness.org/genderlawlibrary>

الشركاء المحليون
أكثر من 8000 مهني في 183 بلداً شاركوا في مشروع
ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/LocalPartners>

نادي البلدان القائمة بالإصلاح
الاحتفال بالبلدان العشرة التي قامت بتنفيذ أكبر عدد
من إصلاحات ممارسة أنشطة الأعمال
<http://www.reformersclub.org>

كوكب أنشطة الأعمال
خريطة تفاعلية عن سهولة ممارسة الأعمال
<http://www.doingbusiness.org/map>

معلومات عن تقرير مارسة أنشطة الأعمال

وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتصفية النشاط التجاري - وذلك من حيث مدى انطباقها على منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة، ويشمل ذلك القواعد اللازمة لإثبات حقوق الملكية وبيانها، وخفض تكاليف تسوية المنازعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء استغلال. والهدف: هو إتاحة إجراءات حكومية مصممة بحيث تتسم بالكفاءة، والبساطة في التطبيق، وأن تكون متاحة لكل من يحتاج إلى استخدامها، وعلى هذا الأساس، تعطي بعض مؤشرات التقرير تقديراً أعلى لصالح فرض المزيد من الإجراءات الحكومية، مثل وضع معايير أكثر صرامة للإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة (related-party transactions)، بينما تعطي مؤشرات أخرى تقديراً أعلى لصالح تبسيط طرق تنفيذ الإجراءات الحكومية القائمة، مثل استيفاء الإجراءات الشكلية اللازمة لتأسيس الشركات في نظام الشباك الواحد (one-stop shop).

يتضمن مشروع مارسة أنشطة الأعمال نوعين من البيانات، يعتمد النوع الأول على مطالعات القوانين والإجراءات الحكومية وتفسيراتها، بينما يعتمد الثاني على مؤشرات الوقت والحركة التي تقيس درجة الكفاءة في تحقيق الهدف الإجرائي (مثلاً، منح الصفة الاعتبارية لإحدى منشآت الأعمال)، وفي إطار مؤشرات الوقت والحركة، يجري تسجيل تقديرات التكلفة من واقع جداول الرسوم الرسمية حيثما ينطبق ذلك، وفي هذا الصدد، فإن تقرير مارسة أنشطة الأعمال يبني على العمل الرائد الذي قام به الخبير الاقتصادي هيرناندو دي سوتو في تطبيق منهج الوقت والحركة الذي كان فردريك تيلور أول من استخدمه، وأدى إلى إحداث ثورة في إنتاج الموديل تي من سيارات فورد (Model T). وقد استخدم دي سوتو هذا المنهج في ثمانينيات القرن العشرين لإظهار العقبات التي تعترض سبيل إقامة مصنع للملابس يقع على أطراف مدينة ليمّا.³

والخروج منها، والتخلي بالمرونة في إعادة توزيع الموارد بسهولة إن إيقاف أنشطة الأعمال التي ضعف الطلب عليها، وبدء أنشطة جديدة، ويمكن أن يساهم توضيح حقوق الملكية وتدعيم هياكل البنية الأساسية للأسواق (مثل أنظمة الاستعلام الائتماني وأنظمة الضمانات) في تعزيز بناء الثقة في وقت يسعى فيه المستثمرون وأصحاب منشآت الأعمال والمشاريع إلى إعادة البناء.

إلا أنه وحتى وقت قريب، لم تكن هناك مجموعة من المؤشرات العالمية لرصد عوامل الاقتصاد الجزئي تلك، وخليط مدى ملاءمتها. واستندت الجهود الأولى في ثمانينيات القرن العشرين إلى البيانات البنينة على التصورات من الخبراء أو استقصاءات مؤسسات الأعمال التجارية، ورغم أن هذه الاستقصاءات تعتبر أداة مفيدة لقياس أوضاع الاقتصاد والسياسات، إلا أن اعتمادها على التصورات وعدم تغطيتها بالكامل للبلدان الفقيرة قد قيدا من فائدتها بالنسبة لعملية التحليل. وجاء مشروع مارسة أنشطة الأعمال، الذي انطلقت شراسته الأولى قبل 8 أعوام، ليخطو خطوة أخرى في هذا الدرب، حيث ينظر التقرير إلى الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على مدى دورة حياتها، ويعتبر كل من تقرير مارسة أنشطة الأعمال والنموذج المعياري لاحتساب التكلفة (standard cost model) الذي تم إعداده وتطبيقه في بادئ الأمر في هولندا، في الوقت الحالي، الأداتين المعياريتين الوحيدتين اللتين يجري استخدامهما عبر مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من البلدان لقياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية.¹

وقد غطى أول تقرير في سلسلة تقارير مارسة أنشطة الأعمال، الذي صدر في عام 2003، 5 مجموعات من المؤشرات في 133 بلداً. أما تقرير العام الحالي فيغطي 10 من مجموعات المؤشرات في 183 بلداً، وقد استفاد هذا المشروع من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم،² وما زال الهدف الأساسي للتقرير يتمثل في: توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها.

ما هي المجالات التي يغطيها تقرير مارسة أنشطة الأعمال

يتيح تقرير مارسة أنشطة الأعمال أداة قياس كمي للإجراءات الحكومية المتعلقة بكل من: بدء النشاط التجاري (تأسيس الشركات)، واستخراج تراخيص البناء، وتوظيف العاملين.

في 1664، قام وليم بيتي، وهو أحد مستشاري تشارلز الثاني، ملك إنجلترا، بجمع وتصنيف أول نظام معروف للحسابات القومية، وأدرج فيه 4 بنود فقط. على جانب المصروفات، قدرت "المواد الغذائية، والإسكان، والملابس، وسائر الاحتياجات الضرورية الأخرى" بحوالي 40 مليون جنيه إسترليني، وكان الدخل القومي موزعاً على 3 مصادراً: 8 ملايين جنيه إسترليني من الأراضي، و 7 ملايين جنيه إسترليني من الممتلكات العقارية الشخصية الأخرى، و 25 مليون جنيه إسترليني من دخل العمل.

وبعد ذلك بـ 300 سنة، ازدادت تقديرات الدخل والإنفاق والمدخلات والمخرجات المادية في البلاد زيادة كبيرة، ولكن ظل الحال على ما هو عليه حتى أربعينيات القرن الماضي عندما قام فريق قاده الخبير الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز بإعداد إطار منهجي لقياس مستوى الدخل والإنفاق القومي، وعندما أصبحت هذه المنهجية معياراً دولياً، أصبح بالإمكان إجراء مقارنات بين المراكز والأوضاع المالية لمختلف البلدان. وحالياً، أصبح اعتماد مؤشرات الاقتصاد الكلي في الحسابات القومية وسيلة قياس اعتيادية في جميع البلدان.

تركز الآن الحكومات - المعنية بالحفاظ على سلامة اقتصاداتها الوطنية، وإتاحة الفرص لمواطنيها - على أكثر من مجرد أوضاع الاقتصاد الكلي، وتولي كذلك اهتماماً بالقوانين والإجراءات الحكومية والترتيبات المؤسسية التي ترسم ملامح النشاط الاقتصادي اليومي.

وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى جَدِيد الاهتمام بأهمية القواعد والإجراءات الحكومية الجيدة، ففي أوقات الانكماش الاقتصادي، يمكن للمؤسسات والإجراءات الحكومية الفعالة المنظمة لأنشطة الأعمال أن تساند عملية التصحيح الاقتصادي، فسهولة دخول الشركات إلى الأسواق

ما هي المجالات التي لا يغطيها تقرير مارسة أنشطة الأعمال

إن معرفة المجالات التي لا يغطيها تقرير مارسة أنشطة الأعمال تضاهي في أهميتها معرفة المجالات التي يغطيها - وذلك لفهم

المحددات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير البيانات.

محدودية النطاق

يركز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على 10 مجالات، ويهدف على وجه التحديد إلى قياس الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وعلى ذلك، فإن التقرير:

- لا يقيس جميع أوجه بيئة أنشطة الأعمال التي تهتم الشركات أو المستثمرين - أو جميع العوامل التي تؤثر على القدرة التنافسية، فهو لا يأخذ بعين الاعتبار، مثلاً، العوامل المتعلقة بالأمن، واستقرار الاقتصاد الكلي، والفساد، ومهارات العمل لدى السكان، ومواقع القوة الأساسية لدى المؤسسات أو نوعية البنية الأساسية⁴، كما أنه لا يركز على الإجراءات الحكومية الخاصة بالاستثمار الأجنبي.
- لا يقوم بتقييم جوانب قوة النظام المالي أو الإجراءات الحكومية المنظمة للأسواق، ولكليهما أهمية بالغة في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية الراهنة.
- لا يغطي جميع الإجراءات الحكومية أو أهدافها في أي بلد. ومع نمو البلدان وتطور التكنولوجيات، يجري إخضاع المزيد من مجالات النشاط الاقتصادي للإجراءات الحكومية، فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد القواعد والتشريعات المعمّدة في الاتحاد الأوروبي (acquis) حالياً إلى ما لا يقل عن 14500 قاعدة تشريعية، ولا يقيس التقرير سوى 10 مراحل فحسب من دورة حياة الشركة من خلال 10 مجموعات مؤشرات محددة، كما أن مجموعات المؤشرات لا تغطي كافة جوانب الإجراءات الحكومية في المجال المعني. فعلى سبيل المثال، لا تغطي المؤشرات الخاصة ببدء النشاط التجاري أو بحماية المستثمرين كافة الجوانب المتعلقة بالتشريعات التجارية، ولا تغطي المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين كافة جوانب المجالات الحكومية المنظمة للعمل والعمال. فالقائمين الخاصة بالإجراءات الحكومية التي تتناول السلامة في أماكن العمل أو الحق في التفاوض الجماعي، على سبيل المثال، غير مدرجة في مجموعة المؤشرات الحالية.

الاستناد إلى سيناريوهات الحالات المعيارية

يتم بناء مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على أساس سيناريوهات حالات معيارية ذات افتراضات محددة، مثلاً، أن تقع

الشركة في أكبر مدينة تجارية في البلد المعني، وبشكل عام، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية تطرح افتراضات من هذا النوع من أجل تحديد إطار تغطيتها، وغالباً ما تعتمد الإحصاءات المتعلقة بالتضخم، مثلاً، على أسعار سلع المستهلكين في عدد قليل من المناطق الحضرية.

وتسمح هذه الافتراضات بإجراء تغطية عالمية، وتعزز من القدرة على إجراء المقارنات، إلا أنها تأتي على حساب العمومية، وتباين الإجراءات الحكومية المنظمة للأعمال التجارية ودرجة إنفاذها، بخاصة في الدول الاتحادية والاقتصادات الكبيرة، فيما بين البلدان. وبطبيعة الحال، فإن التحديات القائمة والفرص المتاحة في المدينة التجارية الأكبر حجماً - سواء مومباي أو سيّاو باولو أو نوكوالوفا أو ناسو - تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان، وإدراكاً منه باهتمام الحكومات بهذه التباينات، قام فريق ممارسة أنشطة الأعمال بتعزيز مؤشراتته العالمية من خلال إجراء دراسات دون الوطنية في بلدان مثل البرازيل، والصين، وكولومبيا، وجمهورية مصر العربية، والهند، وكينيا، والمكسيك، والمغرب، ونيجيريا، والفلبين⁵.

أما في المجالات التي تتصف فيها الإجراءات الحكومية بالتعقيد والتباين الشديد، فمن الضروري خزي الدقة في تحديد الحالة المعيارية المستخدمة في بناء مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال. وحيثما كان ذلك مناسباً، تفترض الحالة المعيارية وجود شركة ذات مسؤولية محدودة، ويعتبر هذا الاختيار واقعيًا في جانب منه: إذ أن الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة هي أكثر أشكال شركات الأعمال التجارية شيوعاً في معظم بلدان العالم، ويعكس هذا الاختيار أحد محاور تركيز تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وهو: زيادة الفرص أمام مشاريع الأعمال التجارية. حيث يحفز المستثمرون الدخول في مشاريع الأعمال عندما تكون الحسائر المحتملة مقصورة على مساهماتهم في رأس المال.

التركيز على القطاع الرسمي من الاقتصاد

يفترض تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، في سياق بناء مؤشراتته، أن أصحاب المشاريع على دراية بجميع الإجراءات الحكومية السارية، وأنهم يتقيدون بها. لكن من الناحية العملية، فإنهم قد يمتصون وقتاً طويلاً في سعيهم لمعرفة الجهات المختصة والمستندات اللازمة استيفائها وتقديمها. أو أنهم قد يتفادون الإجراءات المطلوبة قانوناً بشكل تام - من خلال مثلًا عدم تسجيل أسمائهم للحصول على رقم الضمان الاجتماعي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، ترتفع مستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي، ويأتي هذا الطابع غير الرسمي

بتكلفة باهظة، فالشركات في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد عادة ما تنمو بوتيرة أبطأ كثيراً، وتعاني من ضعف شديد في إمكانية الحصول على الائتمان، وتوظف عدداً أقل من العمالة - ويبقى العاملون في هذا القطاع خارج مظلة الحماية التي يوفرها قانون العمل⁶، ويقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة العوامل التي تساعد في تفسير أسباب ظهور نشاط اقتصادي غير رسمي، وتتيح لواقعي السياسات رؤى متبصرة عن مجالات الإصلاح المحتملة، ويتطلب فهم مختلف أبعاد بيئة أنشطة الأعمال الشاملة، وتكوين منظور متكامل وشامل للتحديات التي تواجه السياسات، المزج بين الرؤى المتبصرة التي يطرحها هذا التقرير والبيانات المستقاة من مصادر أخرى، مثل استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال⁷.

أسباب اختيار محور التركيز هذا

يمثل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عمله اختبار نسبة الكولسترول في البيئة الإجرائية المنظمة لمنشآت الأعمال المحلية، إلا أن اختبار نسبة الكولسترول لا يكسب بالضرورة كافة الأوجه المتعلقة بحالتنا الصحية، لكنه يقيس شيئاً مهماً بالنسبة لصحتنا، كما أنه يبيننا إلى ضرورة تغيير سلوكياتنا على نحو من شأنه تحسين ليس فقط نسبة الكولسترول، ولكن أيضاً صحتنا العامة.

وتتمثل إحدى طرق اختبار ما إذا كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يشكل مؤشراً بديلاً لبيئة الأعمال الشاملة والقدرة التنافسية، في النظر إلى علاقات الارتباط بين ترتيب مراكز البلدان في هذا التقرير، ومعايير القياس الاقتصادية الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، فإن مجموعة مؤشرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) الخاصة بقياس تنظيم أسواق المنتجات هي الأقرب لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال من حيث مجالات القياس، وتبلغ علاقة الارتباط بينهما هنا 0.75. أما مؤشر التنافسية العالمية التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، والتقرير السنوي لاحتساب القدرة التنافسية التابع للمعهد الدولي للتطوير الإداري، فكلهما نطاق واسع، إلا أن هناك أيضاً علاقة ارتباط قوية بينهما وبين تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (0.79 و 0.72 على التوالي)، وتشير علاقات الارتباط هذه إلى أن الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال المحلية خُدت تغييراً هاماً في قدرة الاقتصاد على المنافسة حيثما يحل السلام ويتوطد استقرار الاقتصاد الكلي.

ولكن بالنسبة للحكومات المهتمة بالإصلاحات، فإن مقدار التحسن الواجب تحقيقه على مؤشراتها يفوق في أهميته ترتيبها المطلق. وخلال تطويرها ونموها، تدعم البلدان إجراءاتها الحكومية وتسن المزيد منها بغرض حماية المستثمرين وحقوق الملكية، وتُجد - في أثناء ذلك - سبلاً أكثر كفاءة لتطبيق الإجراءات الحكومية القائمة وإلغاء تلك التي عفا عليها الزمن. وأحد الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير هنا: أن الاقتصادات الديناميكية والأخذة في النمو تواصل إصلاح وتحديث إجراءاتها الحكومية، وطرق تطبيقها، في حين مازال الكثير من البلدان الفقيرة يستخدم قواعد تنظيمية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - دليل المستخدم

يمكن للبيانات الكمية والمقارنات المرجعية أن تكونا عاملين نافعين في حفر النقاش حول السياسات العامة، وذلك من خلال الكشف عن التحديات المحتملة، وتحديد البلدان التي يمكن لوضع السياسات الاطلاع فيها على دروس مستفادة وممارسات جيدة، وتتيح تلك البيانات أيضاً أساساً لتحليل كيفية مساهمة النهج المختلفة بشأن السياسات - وإصلاحات السياسات المختلفة - في تحقيق النتائج المرجوة، مثل تعزيز القدرة التنافسية، والنمو، وزيادة فرص العمل ومستوى الدخل.

وقد أتاحت سبع سنوات من بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال مجموعة متنامية من البحوث عن كيفية ارتباط الأداء على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال - والإصلاحات ذات الصلة بتلك المؤشرات - بتحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المرجوة. وجرى نشر حوالي 405 مقالات في مجلات أكاديمية خاضعة للمراجعة من جانب المعنيين بالموضوع (peer-review)، وحوالي 1143 ورقة عمل متاحة حالياً على موقع Google Scholar على شبكة الإنترنت.¹⁰ ومن بين الاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير:

- وجود علاقة ارتباط بين خفض الجواز أمام تأسيس الشركات وبين صغر حجم القطاع غير الرسمي من الاقتصاد.¹¹
- من شأن انخفاض تكلفة الدخول إلى الأسواق تشجيع تنظيم مشاريع الأعمال، وتعزيز إنتاجية الشركات، والحد من الفساد.¹²
- من شأن تبسيط إجراءات تأسيس الشركات أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة.¹³

الحقيقية، مع ما ينتج عن ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة وفقدان الدخل. ويتمثل التحدي الرئيسي أمام الكثير من الحكومات في خلق الوظائف الجديدة وإتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية. لكن لا يتوفر لدى الكثير منها سوى مجال محدود في ماليتها العامة للأنشطة الممولة من الموارد العامة، مثل الاستثمار في هيكل البنية الأساسية، أو لتقديم شبكات الأمان والخدمات الاجتماعية الممولة من الموارد العامة، ويمكن أن تكون الإصلاحات الموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار، بما في ذلك إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال، مفيدة لعدة أسباب. فالإجراءات الحكومية المرنة والمؤسسات المتسمة بالفعالية، شاملة الخطوات والإجراءات الكفوة لبدء النشاط التجاري، وأنظمة الإعسار أو إشهار الإفلاس الكفوة، يمكن أن تسهل إعادة توزيع العمالة ورأس المال، ويمكن كذلك للمؤسسات المعنية بالإجراءات الحكومية البسيطة والميسرة أن تساعد على ضمان تذييل الجواجز والعقوبات بين القطاعين غير الرسمي والرسمي أثناء قيام مؤسسات الأعمال بإعادة البناء، ما سيؤدي إلى إتاحة المزيد من الفرص للفقراء.

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بوصفه أداة تحليلية للمقارنات المرجعية

تبين أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أداة مفيدة للمقارنات المرجعية، وذلك في إطار رصده لبعض الأبعاد الأساسية للقواعد الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال. وبالضرورة فإن أية مقارنة مرجعية - بالنسبة للأفراد أو الشركات أو البلدان - هي إجراء متحيز؛ فهي صالحة ومفيدة إذا ساعدت على شحذ القدرة على التمييز، لكنها أبعد ما تكون عن ذلك إذا حلت محل تلك القدرة. ولتقرير ممارسة أنشطة الأعمال مأخذان على البيانات التي يتم جمعها: أنه يعرض مؤشرات "مطلقة" لكل بلد في كل من المجالات الإجرائية العشرة التي يتناولها، كما أنه يتيح مراتب تصنيفية للبلدان، حسب المؤشرات وحسب الترتيب العام، ويجب هنا التحلي بالقدرة على التمييز في تفسير تلك المقاييس الخاصة بأي بلد، وفي تحديد مسار الإصلاح المعقول والممكن سياسياً.

من الممكن أن يسفر استعراض ترتيب المراكز الواردة في التقرير - معزل عن العوامل الأخرى - عن نتائج غير متوقعة، فقد يأتي ترتيب مراكز بعض البلدان مرتفعاً بشكل مفاجئ على بعض المؤشرات، بل ويمكن، في بعض الأحيان، أن تأتي بعض البلدان التي حققت معدل نمو سريع أو استقطبت قدراً كبيراً من الاستثمارات في مراكز متأخرة عن غيرها من البلدان التي تبدو أقل ديناميكية.

ويؤثر أحد الأسئلة التي تطرح نفسها بلخاح حول ما إذا كان للقضايا التي يركز عليها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أي تأثير على عملية التنمية والحد من الفقر. وفي هذا الصدد، سألت دراسة قام بها البنك الدولي بعنوان أصوات الفقراء زهاء 60 ألف من الفقراء من مختلف أنحاء العالم عن كيف يأملون في الإفلات من براثن الفقر.⁸ وكانت الإجابات صريحة لا لبس فيها: فقد علق الرجال والنساء على السواء آمالهم في المقام الأول على تحقيق دخل من العمل في منشأة أعمال يملكونها هم، أو من فرصة عمل يحصلون عليها، ويقضي تعزيز النمو - وضمان قدرة الفقراء على المشاركة في جني ثماره - توافر بيئة يمكن فيها للمنضمين الجدد من لديهم رغبة وأفكار جيدة، بغض النظر عن الجنس أو الأصل العرقي، البدء في نشاط تجاري، وحيث يمكن للشركات الجيدة الاستثمار والنمو، ومن ثم خلق مزيد من فرص العمل. ولا شك أن منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل. وبخاصة في البلدان النامية، إلا أن ما يصل إلى 80 في المائة من النشاط الاقتصادي في تلك البلدان يحدث في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. ولعل الإفراط في الإجراءات البيروقراطية والقواعد والإجراءات الحكومية من شأنه أن يحول دون دخول الشركات إلى القطاع الرسمي.

وعندما تصبح الإجراءات الحكومية أكثر صعوبة، وتكون المنافسة محدودة، فإن النجاح في مثل هذه البيئة سيتوقف بدرجة أكبر على معارفك وعلاقاتك واتصالاتك، بدلاً من مهاراتك وقدراتك، وعلى النقيض من ذلك، كلما اتسقت الإجراءات الحكومية بالشفافية والكفاءة وبساطة التطبيق، أصبح من السهولة لأصحاب المشاريع الطامحين، بغض النظر عن علاقاتهم واتصالاتهم، العمل في إطار سيادة القانون، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة وسبل الحماية التي يكفلها القانون.

ومن هذا المنظور، فإن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يتمم القواعد الرشيدة بوصفها عنصراً أساسياً في ضمان تكافؤ الفرص أمام فئات المجتمع كما يتيح أساساً لدراسة الآثار الناشئة عن الإجراءات الحكومية وتطبيقها، فعلى سبيل المثال، وجد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2004 أن تسريع إنفاذ العقود التجارية يرتبط بتصورات زيادة سبل العدالة القضائية - ما يشير إلى أن تأخير العدالة يتساوى مع الحرمان منها.⁹

يواجه واضعو السياسات تحديات خاصة أثناء الأزمة العالمية الراهنة، فالبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ترى آثار هذه الأزمة المالية وهي تتسرب إلى اقتصاداتها

كيف تستخدم الحكومات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال؟ عادة رد الفعل الأولي هو التشكيك في نوعية بيانات تقارير ممارسة أنشطة الأعمال ومدى ملاءمتها. رغم ذلك، فإن النقاش الدائري يضيء في العادة إلى مناقشة أكثر عمقا تستكشف جدوى هذه البيانات بالنسبة للبلد المعني والمجالات الممكنة للإصلاح.

ونقطة البدء عند معظم القائمين بالإصلاح هي السعي للحصول على أمثلة، وهنا يأتي دور التقرير لمد يد العون والمساعدة. فمثلا، استخدمت المملكة العربية السعودية قانون الشركات الفرنسي كنموذج لتنقيح القانون الساري لديها، وتطلعت بلدان عدة في أفريقيا إلى موريشيوس - وهي الأقوى أداء في المنطقة على صعيد مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال - كمصدر للممارسات الجيدة للإصلاح. وما قاله السيد لويس غويليرمو بلاتا، وزير التجارة والصناعة والسياحة في كولومبيا:

"إن الأمر ليس كخبز كعكة تتبع خلالها خطوات الوصفة الخاصة بها، كلا، إننا جميعاً مختلفون. لكن، بوسعنا أخذ أشياء محددة، ودروس أساسية بعينها، وتطبيقها، والنظر فيما إذا كانت ناجحة في بيئتنا أم لا".

على مدى السنوات السبع الماضية، نفذت الحكومات عددا كبيرا من الأنشطة في إصلاح البيئة الإجرائية لصالح منشآت الأعمال المحلية، وكانت معظم الإصلاحات المتعلقة بمجالات ممارسة أنشطة الأعمال متداخلة مع برامج إصلاح أوسع نطاقا تستهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة، وفي إطار هيكله برامجهما الإصلاحية.

استخدمت الحكومات مصادر بيانات ومؤشرات متعددة، واستجاب القائمون على الإصلاح للكثير من أصحاب المصلحة المباشرة وجماعات المصالح، الذين أثاروا قضايا وشواغل مهمة في النقاش الدائر بشأن عملية الإصلاح.

وتهدف المساندة التي يتيحها البنك الدولي لعمليات الإصلاح هذه إلى تشجيع الاستخدام الدقيق للبيانات، وشيخذ القدرة على التمييز، وجنب التركيز الضيق على تحسين المراكز الترتيبية على المؤشر العام لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال.

منهجية إعداد التقرير والبيانات

يغطي تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام 183 بلدا - منها بلدان صغيرة وبعض من أكثر بلدان العالم فقرا التي لا يتوافر بشأنها سوى قدر ضئيل من البيانات، إن كانت هناك أية بيانات على الإطلاق. وتستند

بيانات التقرير إلى القوانين والإجراءات الحكومية المحلية، بالإضافة إلى الاشتراطات والقواعد الإدارية، (للاطلاع على شرح تفصيلي عن منهجية إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، انظر قسم ملاحظات على البيانات).

مصادر المعلومات الخاصة بالبيانات

تستند معظم المؤشرات إلى القوانين والإجراءات الحكومية، كما تعتمد معظم مؤشرات التكلفة في بياناتها على جداول الرسوم الرسمية، ويقوم المشاركون في مشروع ممارسة أنشطة الأعمال باستيفاء الاستقصاءات كتابية، ويشيرون في إجاباتهم إلى القوانين والإجراءات الحكومية وجدول الرسوم ذات الصلة، بما يساعد في التحقق من صحة البيانات وضمان جودتها النوعية،

وبالنسبة لبعض المؤشرات، فإن جانبا من عنصر التكلفة (حيث لا توجد جداول الرسوم) وعنصر الوقت يستندان إلى الممارسة الحقيقية وليس إلى القوانين المدونة. ويؤدي ذلك إلى إدخال درجة من عدم الموضوعية. ولذلك، يقوم منهج التقرير على العمل مع المشتغلين في المجالات القانونية أو المهنيين الذين يقومون بهذه المعاملات، وابتناع الأسلوب العياري المنهجي الخاص بدراسات الوقت والحركة، يقسم التقرير كل إجراء أو معاملة، مثل تأسيس شركة وتشغيلها وفقا للإجراءات القانونية، إلى خطوات منفصلة لضمان أفضل تقدير للوقت. ويقدم الممارسون الذين يتمتعون بخبرات وجارب واسعة ومطية في هذه المعاملات التقدير الزمني لكل خطوة على حدة.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية، ساعد أكثر من 11 ألف مهني في 183 بلدا في توفير البيانات التي تثرى معلومات مؤشرات التقرير، ويعتمد تقرير هذا العام على مدخلات ومساهمات من أكثر من 8 آلاف مهني. ويوجد الجدول 1-14 عدد الجيبين على الاستقصاءات حسب كل مجموعة من مجموعات المؤشرات، ويشير موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت إلى عدد المشاركين في الاستقصاءات حسب البلدان والمؤشرات. ويضم المشاركون مهنيين أو موظفين عموميين - ممن يشرفون بشكل دوري على استيفاء الشروط والمتطلبات القانونية والإجرائية التي يغطيها كل من مجالات التقرير، أو إساءة المشورة بشأنها. وبالنظر إلى التركيز على الترتيبات الإجرائية المنظمة لأنشطة الأعمال، فإن معظم المشاركين يعملون في سلك المحاماة، وأجاب مسؤولو السجلات أو المكاتب الائتمانية على الاستقصاء الخاص بالمعلومات الائتمانية. كما أجاب وكلاء الشحن والمحاسبون

والمعماريون وغيرهم من المهنيين على الاستقصاءات المتعلقة بالتجارة عبر الحدود، والضرائب، واستخراج تراخيص البناء.

يتعارض منهج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بجمع البيانات مع النهج الخاص باستقصاءات منشآت الأعمال أو الشركات التي تعكس في الغالب تصورات وجارب منفردة لمنشآت الأعمال، فالخامى المتخصص في قوانين الشركات الذي يسجل 100 - 150 شركة سنويا يكون أكثر دراية ومعرفة بالإجراءات من صاحب المشروع الذي يسجل شركة مرة واحدة أو ربما مرتين. ولدى قاضي التفليسية الذي يبت في عشرات القضايا سنويا رؤى أكثر تبصرا ونفاذا عن إجراءات الإفلاس من أية شركة قد مرت بهذا الإجراء.

تطور منهجية إعداد التقرير

تتسم منهجية حساب كل من مؤشرات التقرير بالشفافية والموضوعية وسهولة المحاكاة، ويتعاون أكاديميون بارزون في إعداد هذه المؤشرات، بما يضمن الدقة الأكاديمية، وقد جرى نشر سبع من الدراسات الرجعية التي تستند إليها هذه المؤشرات في مجلات اقتصادية بارزة، وثمة دراسة أخرى في مرحلة متقدمة من عملية النشر.

ويستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منهج المتوسط البسيط الخاص بترجيح المؤشرات الفرعية، واحتساب المراكز الترتيبية، وتم التطرق إلى وناهاج أخرى، منها استخدام أسلوب المركبات الأساسية والمركبات غير المشاهدة، وتبين أن المنهجين الخاصين بهذين الأسلوبين يحققان نتائج مطابقة تقريبا لنتائج أسلوب المتوسط البسيط، وتظهر الاختبارات أن كل مجموعة من مجموعات المؤشرات تقدم معلومات جديدة، ولذلك، فإن أسلوب المتوسط البسيط يتسم بالقوة في مثل هذه الاختبارات.

إدخال تحسينات على منهجية التقرير وتنقيحات البيانات

شهدت منهجية إعداد التقرير تحسنا مستمرا مع مرور السنين، وجرى إدخال تغييرات استجابة بشكل رئيسي لافتراضات البلدان، فبالنسبة لإنفاذ العقود التجارية، على سبيل المثال، تمت زيادة مبلغ المطالبة المتنازع عليها في دراسة الحالة من 50 في المائة إلى 200 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي بعد العام الأول من عملية جمع البيانات، بعدما اتضح أنه من غير المحتمل وصول المطالبات الأصغر حجما إلى القضاء.

وثمة تغيير آخر يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري، فشرط الحد الأدنى لرأس المال يمكن أن يصبح عقبة أمام أصحاب

مع معايير العمل الأساسية تلك، إلا أنها لا تقيس مدى الامتثال لها، ولتكتملة هذه المؤشرات، شرع مشروع ممارسة أنشطة الأعمال في إجراء بحوث على مدى اعتماد المعايير الأساسية للعمل في التشريعات الوطنية.

وتركز البحوث الأولية على قيام البلدان بتنفيذ الأحكام الخاصة بالحد الأدنى لسن العمل الواردة في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية المعنيتين بتشغيل الأطفال. وهما: الاتفاقية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (1973)، والاتفاقية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999).

يعرض تقرير هذا العام نتائج أولية عن 102 بلد (انظر الملحق الخاص بحماية العاملين)، وبالنسبة لكل بلد، قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة مدى اعتماد قوانينه الوطنية للحد الأدنى لسن الاستخدام والعمل وذلك فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على العمل بصفة عامة (14) أو 15 عاماً، وذلك وفقاً لدرجة تطور الاقتصاد والرافق التعليمية في هذا البلد، والأعمال الخطرة (18 عاماً)، والأعمال الخفيفة (12) أو 13 عاماً، وذلك وفقاً لدرجة تطور الاقتصاد والرافق التعليمية في هذا البلد.

وسيجري في المستقبل توسيع نطاق هذا البحث ليشمل المزيد من البلدان والمجالات التي تغطيها المعايير الأساسية للعمل، وعلى هذا الأساس، يعتزم مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام وضع مؤشر لحماية العاملين، وهي عملية ستستفيد من مشورة مجموعة استشارية ذات تمثيل عريض من أصحاب المصلحة الحقيقية، وستكون منظمة العمل الدولية، التي تضطلع بدور ريادي في مجال المعايير الأساسية للعمل، بمثابة مصدر إرشاد أساسي في هذه العملية.

وبالرغم من استمرار هذه العملية، فقد تم حذف المؤشر الخاص بتوظيف العاملين كعلامة إرشادية في استبيان البنك الدولي المعنى بتقييمات السياسات والمؤسسات القطرية (CPIA). كما تلقى خبراء مجموعة البنك الدولي تعليمات بالتوقف عن استخدام هذا المؤشر كأساس لتقديم المشورة بشأن السياسات، أو لتقييم برامج التنمية أو إستراتيجيات المساعدة القطرية.

حواشي

1. النموذج المعياري لاحتساب التكلفة هو منهجية كمية لتحديد الأعباء الإدارية التي تفرضها الإجراءات الحكومية على منشآت الأعمال. ويمكن استخدام هذه الطريقة في قياس أثر أي قانون منفرد أو مجالات مختارة من تشريع ما أو في إجراء قياس أساسي

المتسمة بالشفافية للجميع إمكانية التقدم باعتراضات على البيانات المنشورة، وفي حال ثبوت أية أخطاء بعد التحقق من البيانات، يجري تصحيحها على وجه السرعة.

الجديد هذا العام

يعرض تقرير هذا العام نتائج مبدئية في مجالين جديدين، هما: سهولة توصيل الكهرباء، ومستوى اعتماد التشريعات الوطنية لجوانب معايير العمل الأساسية المنبثقة عن منظمة العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال. مع العلم بأنه لم يتم إدراج أي من مجموعتي المؤشرات التجريبية هاتين في ترتيب البلدان بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

المؤشرات التجريبية الخاصة بتوصيل الكهرباء

عندما تسوء نوعية خدمات البنية الأساسية وإمكانية الحصول عليها، تنضرب إنتاجية الشركات ومعدلات نموها تضرباً شديداً، ووفقاً لاستقصاءات الشركات التي أجريت في 89 بلداً، كانت الكهرباء أحد أكبر القيود أمام أنشطة أعمالها¹⁴، وتعتبر مجموعة البيانات التجريبية بتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بتوصيل الكهرباء المجموعة الأولى التي تقارن بين مرافق توزيع الكهرباء في مختلف أنحاء العالم حول كيفية استجابتها بكفاءة لطلبات العملاء الخاصة بالتوصيلات. تقوم المؤشرات التجريبية بتتبع الإجراءات والخطوات التي تمر بها منشأة أعمال محلية معيارية تابعة للقطاع الخاص لتوصيل التيار الكهربائي، ومن خلال تطبيق منهجيته على توصيل التيار الكهربائي، يهدف تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إلى توضيح بعض الآثار الحقيقية الناجمة عن ترددي خدمات البنية الأساسية بالنسبة لأصحاب منشآت الأعمال. وهذه المؤشرات تكمل البيانات المتاحة التي تركز على قدرات التوليد، وأسعار الاستهلاك، ومدى إمكانية التعويل على إمدادات الكهرباء¹⁵ كما أنها تتيح إمكانية إجراء المزيد من البحث في مدى تأثير إجراءات الحصول على الكهرباء على النواحي الاقتصادية.

حماية العاملين

تتألف المعايير الأساسية للعمل المنبثقة عن منظمة العمل الدولية من كل من: حرية تكوين الجمعيات والإفراج بالحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على كافة أشكال عمل السخرة أو العمل القسري، ومنع تشغيل الأطفال، والمعاملة المنصفة في ممارسات الاستخدام، وتتسق مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بتوظيف العاملين

المشاريع المحتملين. وفي البداية، كان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال يقيس الحد الأدنى لرأس المال المطلوب بغض النظر عما إذا كان مدفوعاً مسبقاً بالكامل أم لا. وفي بعض البلدان، لا يتم دفع سوى جزء من الحد الأدنى لرأس المال مقدماً، ولبيان هذا الحاجز المحتمل القائم أمام دخول منشآت الأعمال، جرى استخدام شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال منذ 2004.

يشمل تقرير هذا العام إدخال تغييرات في المنهجية الأساسية لمجموعة المؤشرات الخاصة بتوظيف العاملين، إذ تم تغيير الافتراض الخاص بدراسة الحالة المعيارية بحيث أصبح هذا الافتراض يشير إلى شركة صغيرة أو متوسطة الحجم يعمل لديها 60 موظفاً بدلاً من 201 موظف، وجرى قصر نطاق السؤال الخاص بالعمل أثناء الليل أو أيام العطلات الأسبوعية على أنشطة الصناعات التحويلية حيث يكون استمرار التشغيل ضرورياً من الناحية الاقتصادية، ولم تعد المكافآت التي ينص عليها القانون نظير العمل ليلاً أو أثناء أيام العطلات الأسبوعية إلى حد معين تعتبر قيداً. بالإضافة إلى ذلك، تم تعديل طريقة احتساب نسبة الحد الأدنى للأجور لضمان عدم استفادة بلد ما من تسجيل نقاط نتيجة لخفض الحد الأدنى للأجور إلى أقل من 1.25 دولار في اليوم للفرد، بعد التصحيح بما يراعي تعادل القوة الشرائية، وهذا المستوى من الدخل يتسق مع التعديلات التي أجراها البنك الدولي مؤخراً على خط الفقر المطلق، وأخيراً، جرى تعديل طريقة احتساب تكلفة تسريح العمالة الزائدة بحيث لا تعني مدفوعات نهاية الخدمة أو سبل الحماية من البطالة التي تقل عن حد معين تسجيل نقاط أفضل لبلد ما.

ويجري شرح جميع التغييرات التي تطرأ على المنهجية في قسم "ملاحظات على البيانات"، وكذلك في موقع مشروع ممارسة أنشطة الأعمال على شبكة الإنترنت، علاوة على ذلك، يمكن الاطلاع على البيانات التاريخية الخاصة بكل من المؤشرات والبلدان على الموقع الإلكتروني، بدءاً من السنة الأولى التي جرى فيها إدراج هذا المؤشر أو البلد في التقرير، وإتاحة سلسلة زمنية قابلة للمقارنة لأغراض البحث، يتم كذلك حساب مجموعة البيانات بشكل عكسي للأخذ بعين الاعتبار التغييرات في المنهجية، وأية تنقيحات في البيانات نتيجة للتصحيات، وينتج الموقع الإلكتروني كافة مجموعات البيانات الأصلية المستخدمة في أوراق المعلومات الأساسية.

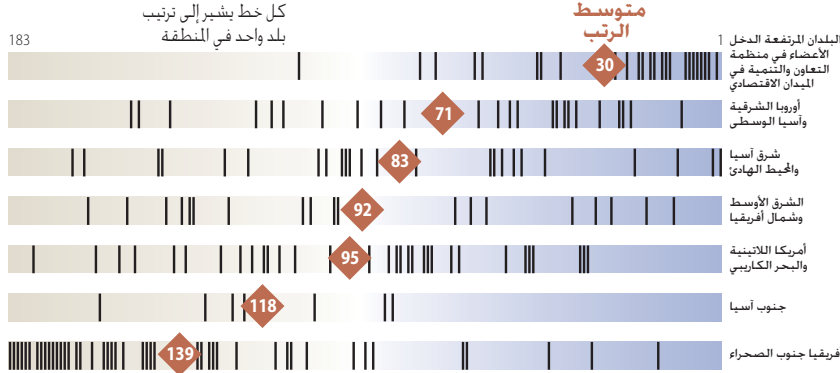
ويمكن الاطلاع على المعلومات الخاصة بتصحيحات البيانات في قسم ملاحظات على البيانات بالتقرير وكذلك على الموقع الإلكتروني، كما تتيح إجراءات الشكاوى

- جميع التشريعات في أحد البلدان
2. شمل ذلك استعراضاً قامت به مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي (2008).
 3. De Soto (2003).
 4. تأخذ المؤشرات ذات الصلة بالتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء والمؤشرات التجريبية بشأن توصيل التيار الكهربائي بعين الاعتبار محدودية جوانب البنية الأساسية في بلد ما. ومن ذلك النقل الداخلي للسلع. وتوصيلات المرافق لمنشآت الأعمال.
 5. <http://subnational.doingbusiness.org>
 6. Schneider (2005).
 7. <http://www.enterprisesurveys.org>
 8. Narayan وآخرون (2000).
 9. البنك الدولي (2003).
 10. <http://scholar.google.com>
 11. مثلاً، Masatlioglu and Rigolini (2008) و Kaplan Piedra and Seira (2008) و Djankov و Ardagna and Lusagi (2009) وآخرون (مرجع على وشك الصدور).
 12. مثلاً، Alesina and others (2005) و Perotti and Volpin (2004) و Klapper, Laeven and Rajan (2006) و Fisman and Sarria-Allende (2004) و Antunes and Cavalcanti (2007) و Barseghyan و Djankov وآخرون (مرجع على وشك الصدور). و Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009).
 13. مثلاً، Freund and Bolaky (2008) و Chang, Kaltani and Loayza (2009) و Helpman, Melitz and Rubinstein (2008) و
 14. وفقاً لبيانات استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسيات الأعمال الخاصة بما يبلغ 89 بلداً، فإن نسبة 15.6 في المائة من المديرين يعتبرون الكهرباء العائق الأكثر خطورة أمام أعمالهم. بينما ترى نسبة ماثلة (15.7 في المائة) أن القدرة على الحصول على التمويل تشكل العائق الأكثر خطورة أمام أعمالهم (<http://www.enterprisesurveys.org>).
 15. انظر، مثلاً، بيانات الوكالة الدولية للطاقة أو البيانات المستمدة من استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسيات الأعمال. وهي متاحة على العنوان التالي: (<http://www.enterprisesurveys.org>).

الشكل 1-1

أي المناطق لديها بعض الإجراءات الحكومية الأكثر ملاءمة لأنشطة الأعمال التجارية؟

ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 (183-1)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإجراءات الحكومية المنظمة للأسواق أو قوة هياكل البنية الأساسية الخاصة بالقطاع المالي، ولكليهما أهمية بالغة في فهم بعض الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية البراهنة. كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار في أي وقت من الأوقات عوامل أخرى على درجة من الأهمية بالنسبة لأنشطة الأعمال - مثلًا، أوضاع الاقتصاد الكلي، أو حالة مرافق البنية الأساسية، أو المهارات التي تتمتع بها القوى العاملة أو الأوضاع الأمنية.

بيد أن البيئة الإجرائية الخاصة بمنشآت الأعمال يمكن أن تؤثر على مدى تحمل الشركات للآثار الناشئة عن هذه الأزمة، وقدرتها على اغتنام الفرص عندما يبدأ الاقتصاد في التعافي والانتعاش. وعندما تتسم الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال بالشفافية والكفاءة، يسهل على الشركات إعادة توجيه أنشطتها، كما يسهل دخول شركات جديدة إلى الأسواق. ويمكن للمحاكم وإجراءات التفليسة الكفؤة أن تساعد في إعادة توزيع الأصول والموجودات على وجه السرعة. كما يمكن أن يساعد تدعيم حقوق الملكية وسبل حماية المستثمرين في إرساء الدعائم الأساسية اللازمة لبناء الثقة عندما يشرع المستثمرون في الاستئثار مجدداً.

وإقراراً بأهمية الدور الذي تضطلع به الشركات - ولاسيما مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة - بالنسبة لخلق فرص عمل جديدة وتحقيق الإيرادات، قامت بعض الحكومات، منها حكومات كل من الصين وجمهورية كوريا وماليزيا والاتحاد الروسي بإدراج إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في خطط الانتعاش الاقتصادي الخاصة بها. إلا أن معظم الإصلاحات المسجلة في 2009/2008 جاءت في إطار جهود أطول أمداً لزيادة قدرة الشركات على المنافسة وتشجيعها على خلق فرص العمل من خلال تحسين البيئة

ورغم هذه التحديات الكثيرة، شهد 2009/2008 قيام المزيد من البلدان بإصلاح الإجراءات الحكومية بهدف تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال تفوق في عددها ما تم تنفيذه في أي عام منذ 2004 عندما بدأ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في تتبع الإصلاحات عبر مؤشرات. وسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تنفيذ 287 إصلاحاً في 131 بلداً خلال الفترة بين يونيو/حزيران 2008 ومايو/أيار 2009، أي زيادة نسبتها 20 في المائة عن السنة الماضية، وركزت البلدان القائمة بالإصلاح على تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتشغيله، وتدعيم حقوق الملكية، وتحسين كفاءة الفصل في المنازعات التجارية وإجراءات التفليسة.

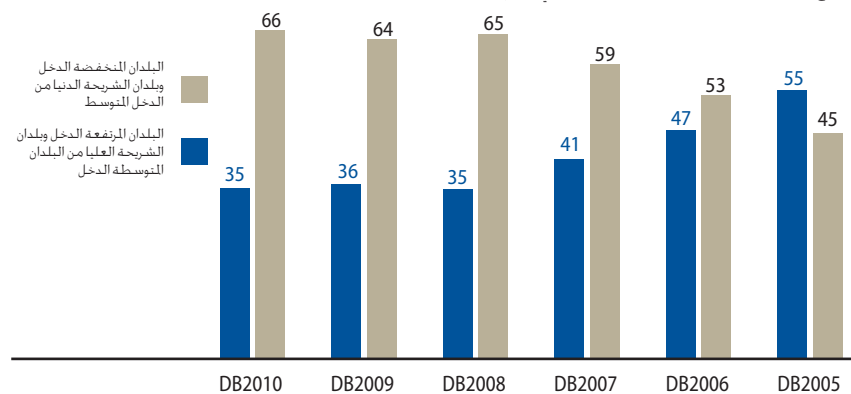
لا يشكل إصلاح الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في حد ذاته وصفاً سحرية للتعافي من الأزمة المالية أو الاقتصادية، كما أن هنالك الكثير من العوامل الأخرى المؤثرة، فمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لا تقوم بتقييم

كانت السنة الماضية سنة صعبة بالنسبة لممارسة أنشطة الأعمال، إذ اضطرت الشركات في مختلف أنحاء العالم إلى مواجهة الآثار التي نجمت عن أزمة مالية بدأت في البلدان الغنية، لكنها أدت إلى ركود اقتصادي عالمي. وباتت القدرة على الحصول على التمويل أكثر صعوبة، وانخفض الطلب على الكثير من المنتجات في الأسواق المحلية والدولية، وتباطأت حركة التبادل التجاري على مستوى العالم، وواجه واضعو السياسات والحكومات أيضاً تحديات كبيرة - من تحقيق الاستقرار في القطاع المالي واستعادة الثقة والاطمئنان إلى مواجهة ارتفاع معدلات البطالة وتوفير شبكات الأمان الضرورية في وقت تعرض فيه ما يقدر بنحو 50 مليون شخص لفقدان وظائفهم من جراء هذه الأزمة¹. أضف إلى كل ذلك ارتفاع الدين العام نظراً لوجود تضارب بين تكلفة برامج محفزات المالية العامة التي تستهدف تنشيط الاقتصاد من جهة وتراجع إيرادات الخزنة العامة من جهة أخرى.

الشكل 2-1

البلدان الأكثر احتمالاً للقيام بالإصلاح هي البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط

توزيع الإصلاحات، حسب مجموعة الدخل، التي أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال (%)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (DB).

الجدول 1-1

البلدان العشرة التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات في 2009/2008

البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
رواندا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جمهورية قبرغيز	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جمهورية مقدونيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اليوغوسلافية السابقة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
بيلاروس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الإمارات العربية المتحدة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
مولدوفا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
كولومبيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
طاجيكستان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
جمهورية مصر العربية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ليبيريا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

ملاحظة: يتم ترتيب البلدان على أساس عدد الإصلاحات وتأثيرها. أولاً، يختار تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان التي نفذت إصلاحات كان من شأنها تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال في 3 أو أكثر من المجالات التي يغطيها التقرير. ثانياً، يترتب التقرير هذه البلدان على أساس حسنيتها في الترتيب عن السنة السابقة بالنسبة لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإجرائية أمام مؤسسات الأعمال. وقد تم تنفيذ معظم هذه الإصلاحات في البلدان النامية (الشكل 2-1).

البلدان النامية تسير بخطى سريعة – ورواندا تأتي في المقدمة

بلغت نسبة الإصلاحات التي قامت البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط بتنفيذها نحو ثلثي الإصلاحات التي سجلها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008، وهو استمرار لآخاه بدأ قبل ثلاث سنوات. والواقع أن ثلاثة أرباع تلك البلدان التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قامت بإصلاحات. وللمرة الأولى تصدر بلد من أفريقيا جنوب الصحراء، هو رواندا، بلدان العالم على صعيد الإصلاحات التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الجدول 1-1).

وتواصل رواندا، منذ عام 2001، المضي بخطى ثابتة في إصلاح قوانينها ومؤسساتها التجارية. وفي العام الماضي، سنت قانوناً جديداً للشركات أدى إلى تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري وتقوية سبل حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية (الشكل 3-1). وبات بمقدور أصحاب مشاريع الأعمال حالياً بدء النشاط التجاري من خلال استيفاء إجراءين فقط خلال فترة لا تتعدى 3 أيام، وتخضع معاملات الأطراف ذوي العلاقة حالياً لشروط موافقات وإفصاح أكثر صرامة. كما تم تشديد الأحكام القانونية المحددة لمسؤولية أعضاء مجالس الإدارة في حالة وقوع معاملات بين الأطراف المعنية من شأنها إلحاق الضرر بمصالح المساهمين بالمؤسسة المعنية.

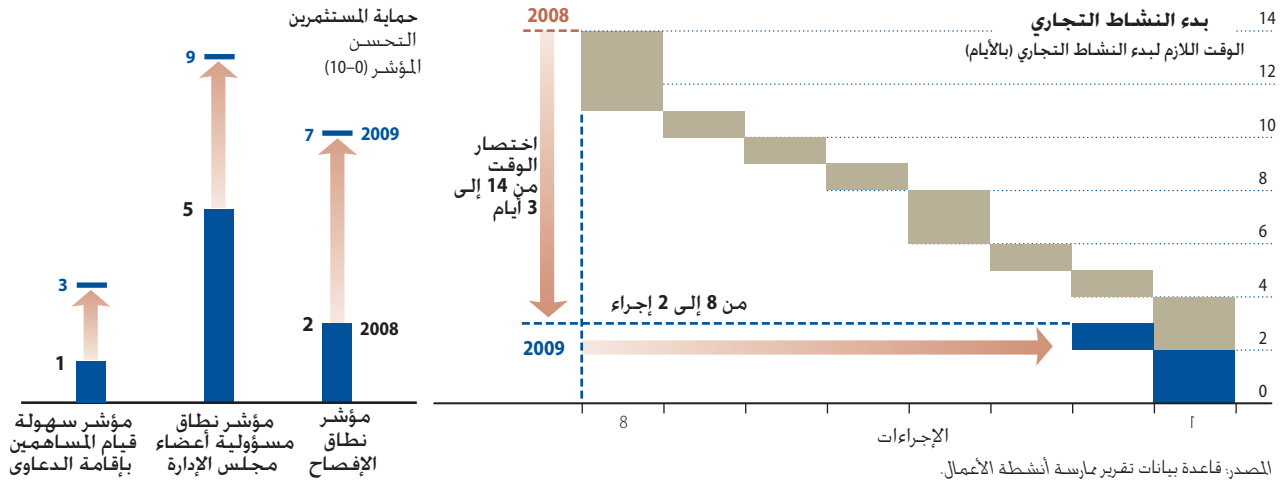
قامت رواندا بتحسين الإجراءات الحكومية بغرض تسهيل القدرة على الحصول على الائتمان. وذلك من خلال سن قانونين جديدين. ويسهل القانون الجديد المعني بالمعاملات المضمونة القروض المكفولة عن طريق إتاحة مجموعة أوسع نطاقاً من الأصول والموجودات التي يمكن استخدامها كضمانات، كما يتيح للدائنين المضمونين إمكانية إنفاذ الحقوق الضمانية على المنقولات خارج نطاق المحاكم، ويمنحهم أولوية مطلقة في إجراءات التفليسة. أما القانون الثاني الذي سنته رواندا، وهو قانون الإعسار الجديد، فقد أدى إلى تبسيط إجراءات إعادة تنظيم الشركات المتعثرة (reorganization procedures).

وشملت الإصلاحات أيضاً تدابير لتسريع حركة التجارة وتسجيل الملكية. وانخفضت فترات التأخير على المنافذ الحدودية بفضل تمديد ساعات العمل وتبسيط المستندات المطلوبة لاستيفاء إجراءات التصدير والاستيراد. وأدت الإصلاحات إلى إزالة العراقيل ونقاط الاختناق في السجل العيني وهيئة الإيرادات، مما أدى بدوره إلى اختصار الوقت المطلوب لاستيفاء إجراءات تسجيل الملكية بواقع 255 يوماً.

وانضمت خمسة بلدان أخرى من البلدان المنخفضة الدخل أو بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط – هي جمهورية مصر العربية وليبيريا ومولدوفا وجمهورية قبرغيز وطاجيكستان – إلى رواندا في قائمة البلدان العشرة الأكثر تطبيقاً للإصلاحات على مستوى العالم. والبلدان العشرة التي قامت بأكبر عدد من الإصلاحات هي تلك البلدان التي حققت، من خلال تنفيذ إصلاحات في ثلاثة مجالات أو أكثر من المجالات العشرة

التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. أكبر تحسن في المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. إلا أن ترتيب أي بلد على هذا المؤشر لا يتناول كافة جوانب بيئة الأعمال. إذ مازالت هنالك فرص للقيام بإصلاحات – فليبيريا وطاجيكستان، على سبيل المثال، مازالتا في المركزين 149 و152 على التوالي. بيد أن التحسن الذي يطرأ على هذا الترتيب يشير بالفعل إلى أن الحكومة تقوم باتخاذ الإجراءات لجعل البيئة الإجرائية المحلية أكثر ملاءمة لممارسة أنشطة الأعمال. وتأتي هذه الإصلاحات في الوقت المناسب تماماً. إذ تأثر الكثير من الشركات في بلدان العالم النامية من جراء انخفاض الطلب على صادراتها، وهبوط التدفقات الرأسمالية والتحويلات. وفي الوقت نفسه، مازالت مؤسسات الأعمال في البلدان المنخفضة الدخل تواجه في المتوسط عدداً أكبر من الأعباء الإجرائية يزيد بواقع الضعف عما تواجهه نظيراتها في البلدان المرتفعة الدخل عند بدء النشاط التجاري، ونقل الملكية، وتقديم القرارات الضريبية أو عند اللجوء للمحاكم للفصل في منازعة تجارية. ولا يتوافر تاريخ ائتماني سوى لنسبة 2 في المائة من البالغين في المتوسط في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بنسبة 52 في المائة من البالغين في البلدان المرتفعة الدخل. ويزيد عدد الشركات المسجلة حديثاً بنسبة الفرد البالغ في البلدان المتقدمة بواقع 10 أمثال مقارنة بأفريقيا والشرق الأوسط – كما أن كثافة النشاط التجاري تزيد بواقع 4 أمثال عن مثيلتها في البلدان النامية.² ويمكن أن تدفع الأعباء الإجرائية الشركات – ومعها فرص العمل – للسقوط إلى براثن القطاع غير الرسمي، حيث لا

قانون الشركات الجديد في رواندا يؤدي إلى تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري وتقوية سبل حماية المستثمرين في الوقت نفسه



اللازمة لانطلاق الأسواق في المستقبل (الجدول 2-1).

وبطبيعة الحال، مازالت هناك تحديات كثيرة. فالبنوك في أفغانستان لن تقوم غداً بزيادة قروضها المكفولة لمجرد سن قانون جديد بشأن استخدام الضمانات المنقولة. فلكي تتسم التشريعات الجديدة بالفعالية والنفاذ، من الضروري نشرها وتعميمها بصورة لا ثقة واعتمادها من جانب القطاعين العام والخاص. وزيادة على ذلك، فإن إصلاح الإجراءات الحكومية لا يعمل بمعزل عن المناخ المحيط به. وتشير الشواهد الجديدة إلى أن هيكل الحكومة لأي اقتصاد والموارد الطبيعية يؤثران على الحافز والدافع وراء الإصلاح⁶.

لكن حتى في ظل الظروف الصعبة، فإن تهيئة بيئة إجرائية تتسم بكفاءة العمليات الإدارية وقوة حماية حقوق الملكية يمكن أن يهدد الطريق أمام الشركات والمستثمرين لاغتنام الفرص عندما يبدأ الاقتصاد في النمو والتطور. وتشير بحوث جديدة إلى أنه إذا توافرت الظروف المناسبة، وخاصة في البلدان المنخفضة الدخل، يمكن لاتخاذ تدابير بسيطة أن يحدث تغييراً للأفضل. وبين تحليل الإصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكومة الجيدة نسبياً يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة 0.4 نقطة مئوية في معدل النمو و0.27 نقطة مئوية في معدل الاستثمار⁷.

اقتداءً بالبلدان المجاورة، البلدان القائمة بالإصلاح تسرع وتيرة الإصلاحات

تسارعت وتيرة الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008 في جميع أنحاء العالم، حيث قام ما لا يقل عن 60

الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط تخفيض الأعباء الإدارية أمام الشركات، ومعظمها في مجالي تبسيط إجراءات بدء النشاط التجاري، والتبادل التجاري، وهو أمر يمكن تفهمه بسهولة. وعند طرح سؤال على عدد من الشركات التي تعمل في القطاع غير الرسمي في عام 2008 حول العوائق التي تحول دون قيامها بتسجيل أنشطتها تسجيلاً رسمياً، أفادت نسبة 67 في المائة في كوت ديفوار و 57 في المائة في مدغشقر بأن رسوم التسجيل تشكل عقبة رئيسية أمامها⁵.

يمكن للإصلاحات الإدارية المتسمة بفعالية التكلفة أن تلعب دوراً كبيراً في تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري والتبادل التجاري. فتكلفة إنشاء نظام الشباك الموحد (One-stop shop) الخاص ببدء النشاط التجاري لم تزد على 200 ألف دولار في بوركينا فاسو، وخمسة ملايين دولار في أذربيجان. إلا أن الوفورات المقدرة بالنسبة لمؤسسات الأعمال تفوق بكثير هذه التكاليف - تقدر بمبلغ 1.7 مليون دولار سنوياً في بوركينا فاسو و 8.4 مليون دولار في أذربيجان. وتؤدي الأنظمة الكفؤة أيضاً إلى تسهيل الإنفاذ، وهو تحد في الكثير من البلدان النامية حيث تشح الموارد، وتتيح أنظمة التفتيش المستندة إلى المخاطر في الإدارات الجمركية أو في قطاع البناء والتشييد للمسؤولين الحكوميين إمكانية تركيز مواردهم واهتمامهم حينما تمس الحاجة.

قطعت بعض الحكومات القائمة بالإصلاح شوطاً طويلاً أبعد من غيرها، حيث أصدرت تشريعات جديدة لتدعيم حقوق الملكية وزيادة سبل الحماية القانونية للمستثمرين. وأصدر العديد من البلدان الخارجة من الصراعات، منها أفغانستان ورواندا وسيراليون، قوانين جديدة للشركات والضمانات، مما أرسى الأسس القانونية

تقوم الشركات بالحصول على سجل تجاري، ولا تدفع الضرائب، وتواجه مصاعب جمة في الحصول على الائتمان الرسمي والتعامل مع المؤسسات الرسمية، ناهيك عن افتقار العمالة إلى سبل الحماية التي ينص عليها القانون. ومن المتوقع أن تؤدي الأزمة العالمية إلى تزايد أنشطة القطاع غير الرسمي³ وتشير التقديرات في الوقت الحالي إلى أن القطاع غير الرسمي يوظف نحو ثلثي العمالة في العالم، ومعظمها في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وتأتي نسبة غير متناسبة منها من شرائح معرضة للخطر والمعاناة بالفعل، مثل الشباب والنساء⁴.

مازالت معظم الإصلاحات المتعلقة بممارسة أنشطة الأعمال في البلدان النامية تركز على الحد من الإجراءات الروتينية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية الرسمية. فعلى مدى السنوات الست الأخيرة، استهدف 80 في المائة من الإصلاحات المطبقة في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان

الجدول 2-1

البلدان التي نفذت أكبر عدد من الإصلاحات في 2009/2008 حسب مجموعة المؤشرات

بدء النشاط التجاري	ساموا
استخراج تراخيص البناء	المملكة المتحدة
توظيف العاملين	رواندا
تسجيل الملكية	موريشيوس
الحصول على الائتمان	رواندا
حماية المستثمرين	رواندا
دفع الضرائب	تيمور ليشتي
التجارة عبر الحدود	جورجيا
إنفاذ العقود	بوتسوانا
تصفية النشاط التجاري	ملاوي

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

ترتيب البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

عدد الإصلاحات في عام 2010	الترتيب العام لسنة 2009	الترتيب العام لسنة 2010	البلد	عدد الإصلاحات في عام 2010	الترتيب العام لسنة 2009	الترتيب العام لسنة 2010	البلد	عدد الإصلاحات في عام 2010	الترتيب العام لسنة 2009	الترتيب العام لسنة 2010	البلد	الترتيب العام لسنة 2009	الترتيب العام لسنة 2010
1		123	123	1		51	62	3			سنغافورة	1	1
1		122	124	3		64	63	0			نيوزيلندا	2	2
1		120	125	1		53	64	3			هونغ كونغ، الصين	3	3
0		124	126	2		60	65	0			الولايات المتحدة	4	4
0		125	127	0		54	66	2			المملكة المتحدة	6	5
1		130	128	7		143	67	0			الدانمرك	5	6
1		127	129	0		59	68	1			أيرلندا	7	7
0		128	130	2		73	69	0			كندا	8	8
0		126	131	2		62	70	0			أستراليا	9	9
2		131	132	4		77	71	1			النرويج	10	10
1		132	133	4		72	72	2			جورجيا	16	11
1		144	134	1		63	73	1			نابلد	12	12
2		140	135	3		66	74	2			المملكة العربية السعودية	15	13
4		134	136	1		67	75	1			آيسلندا	11	14
4		142	137	1		70	76	0			اليابان	13	15
0		133	138	2		83	77	1			فنلندا	14	16
2		137	139	0		74	78	6			موريشيوس	24	17
0		135	140	0		79	79	0			السويد	17	18
3		136	141	0		75	80	2			جمهورية كوريا	23	19
1		146	142	0		78	81	1			البحرين	18	20
1		138	143	3		89	82	0			سويسرا	19	21
3		141	144	0		76	83	2			بلجيكا	20	22
0		139	145	0		81	84	2			ماليزيا	21	23
2		147	146	1		85	85	2			إستونيا	22	24
5		155	147	1		102	86	2			ألمانيا	27	25
5		156	148	0		71	87	1			ليتوانيا	25	26
3		159	149	2		90	88	2			لاتفيا	30	27
2		145	150	1		86	89	0			النمسا	26	28
2		154	151	1		99	90	1			إسرائيل	29	29
5		164	152	2		88	91	1			هولندا	28	30
0		150	153	1		87	92	2			فرنسا	31	31
2		149	154	2		91	93	7			جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	69	32
0		148	155	3		108	94	3			الإمارات العربية المتحدة	47	33
5		162	156	1		84	95	1			جنوب أفريقيا	32	34
1		152	157	1		94	96	0			بورتو ريكو	33	35
0		151	158	0		92	97	1			سانت لوسيا	34	36
1		160	159	0		93	98	8			كولومبيا	49	37
3		168	160	3		103	99	2			أذربيجان	38	38
0		158	161	6		104	100	0			قطر	37	39
0		153	162	2		98	101	0			قبرص	36	40
1		157	163	1		95	102	7			جمهورية فيرغيز	80	41
1		173	164	1		110	103	1			الجمهورية السلوفاكية	35	42
2		166	165	0		96	104	3			أرمينيا	50	43
0		161	166	1		97	105	2			بلغاريا	42	44
1		165	167	4		116	106	2			بوتسوانا	39	45
0		163	168	3		111	107	2			تاوان، الصين	61	46
3		170	169	2		101	108	1			هنغاريا	41	47
0		169	170	1		100	109	4			البرتغال	48	48
3		167	171	4		117	110	0			شيلي	40	49
2		172	172	0		105	111	0			أنتيغوا وبربودا	44	50
0		171	173	1		106	112	2			اللكسيك	55	51
1		174	174	1		107	113	1			تونغا	46	52
0		175	175	1		109	114	2			سلوفينيا	58	53
0		177	176	0		114	115	1			فيجي	43	54
0		178	177	1		119	116	1			رومانيا	45	55
0		176	178	0		113	117	6			بيرو	65	56
0		179	179	1		112	118	2			ساموا	68	57
0		180	180	3		115	119	6			بيلاروس	82	58
1		181	181	3		118	120	1			فانواتو	57	59
1		182	182	1		121	121	0			منغوليا	56	60
1		183	183	3		129	122	2			الكويت	52	61

ملاحظة: تم قياس وترتيب جميع البلدان على أساس البيانات المتاحة في يونيو/حزيران 2009، والمدرجة في جداول البلدان. ويكون ترتيب بلد ما على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال متوسط ترتيبه في الموضوعات العشرة التي يعالجها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010. وتم عرض ترتيب العام الماضي بالخط المائل. وجرى تعديل هذا الترتيب وفقاً للتغيرات التي طرأت على منهجية إعداد التقرير، وتصحيحات البيانات، وإضافة بلدين آخرين. علماً بأن عدد الإصلاحات يستثنى الإصلاحات التي أدت إلى زيادة صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال.

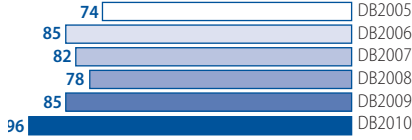
المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الشكل 4-1

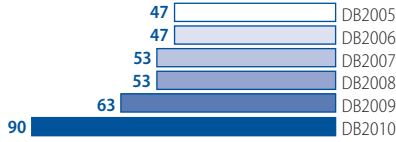
منطقتنا أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الأكثر تطبيقاً للإصلاحات في 2008/2009

نسبة البلدان التي نفذت على الأقل إصلاحاً واحداً أدى إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال (%)
حسب سنوات صدور تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (DB)

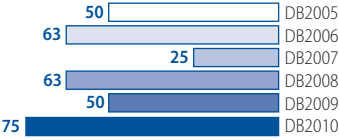
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (27 بلداً)



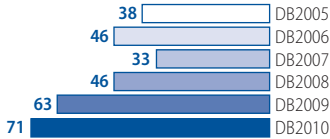
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19 بلداً)



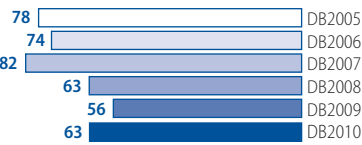
جنوب آسيا (8 بلدان)



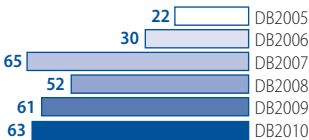
شرق آسيا والمحيط الهادئ (24 بلداً)



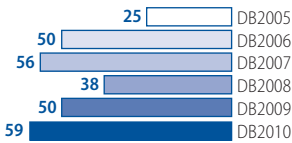
البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (27 بلداً)



أفريقيا جنوب الصحراء (46 بلداً)



أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (32 بلداً)



ملاحظة: تمت إعادة تصنيف كل من الجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفاكيا من منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2008.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

بعضها البعض. وقام 8 بلدان من بلدان المنطقة بخفض الحد الأدنى لرأس المال أو إلغائه منذ عام 2005. علماً بأن خمسة من هذه البلدان الثمانية كانت ضمن البلدان ذات أعلى نسبة للحد الأدنى لرأس المال في العالم – ما يصل إلى 120 ألف دولار في المملكة العربية السعودية حتى عام 2007. ودخل نظام الشباك الواحد الخاص ببدء النشاط التجاري طور التشغيل في كل من: مصر والأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية. وفي 2009/2008، ازدادت الإصلاحات المنفذة في مجالات أخرى، مما أدى إلى تبسيط الإجراءات في مجالات: الحصول على تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود من خلال المحاكم.

كذلك تزايدت وتيرة الإصلاحات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، حيث قام 19 من أصل 32 بلداً بتنفيذ إصلاحات، ونفذ كل من كولومبيا وغواتيمالا وبيرو إصلاحات في أربعة مجالات على الأقل. ودخلت ثلاث دول جزرية في منطقة البحر الكاريبي درب الإصلاح للمرة الأولى. وهذه الدول هي: غرينادا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا.

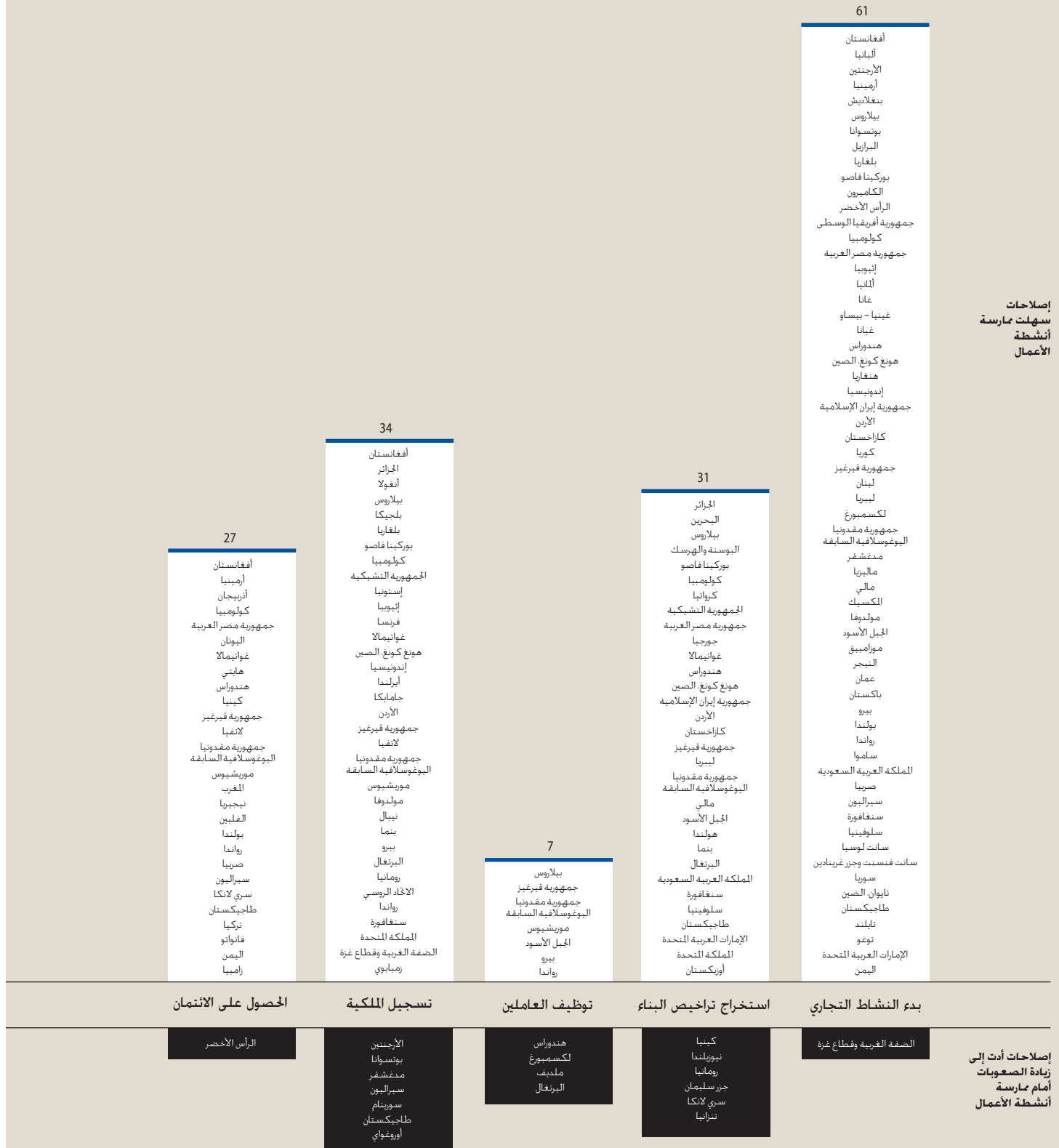
وفي أفريقيا جنوب الصحراء، قام 29 من أصل 46 بلداً بتنفيذ إصلاحات في 2008/2009، حيث نفذت هذه البلدان ما مجموعه 67 إصلاحاً. وكما هي الحال في العام الماضي، ركز نصف الإصلاحات التي شهدتها المنطقة تقريباً على تسهيل بدء النشاط التجاري أو التجارة عبر الحدود. وشهدت منطقة جنوب آسيا قيام 6 من أصل 8 بلدان بتنفيذ إصلاحات، أما في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، فقد قام 17 من أصل 24 بلداً بتنفيذ إصلاحات.

وعلى صعيد البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قام 17 بلداً بتنفيذ إصلاحات ركز معظمها على تبسيط أعباء ضرائب الشركات، وتحسين أنظمة تسجيل الملكية، واستحدثت ألمانيا شكلاً جديداً من أشكال الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ملغية بذلك شروط تأسيس الشركات التي كانت قائمة لأكثر من 100 عام. وألمانيا ليست غريبة على دروب المنافسة على تسهيل الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال. ففي السنوات الأخيرة، تزايد قيام الشركات الألمانية ذات المسؤولية المحدودة، في إطار السعي للاستفادة من السوق المشتركة للاتحاد الأوروبي، بالتسجيل في المملكة المتحدة بدلاً من ألمانيا نظراً لسهولة إجراءات التسجيل وانخفاض التكاليف. وربما يؤدي القانون الجديد الذي اعتمده ألمانيا إلى تغيير مسار هذا التوجه.

في المائة من البلدان بتنفيذ إصلاحات في كل منطقة (الجدول 3-1). ونشطت البلدان القائمة بالإصلاح في منطقتين. على وجه الخصوص، هما: أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي هاتين المنطقتين، ساهمت المنافسة في تحفيز الإصلاحات فيما بين البلدان المجاورة. وكانت بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وهي المنطقة الأكثر تأثراً بالأزمة الراهنة، الأكثر نشاطاً في تنفيذ الإصلاحات، وذلك للعام السادس على التوالي. إذ نفذ ستة وعشرون من بلدان المنطقة السبعة والعشرين إصلاحات في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في مجال واحد على الأقل من المجالات التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. وفي 2005/2004 و 2006/2005، قامت البلدان العشرة المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بتنفيذ 84 إصلاحاً، أي ما نسبته 60 في المائة من إجمالي الإصلاحات المنفذة في المنطقة. وحققت البلدان الأخرى التي تلتها بعض النتائج الطيبة. ومنذ عام 2004، شهدت المنطقة افتتاح مكاتب خاصة للاستعلام الائتماني في 16 بلداً، واليوم، يتوافر تاريخ ائتماني لنحو 94 في المائة من البالغين في صربيا، و77 في المائة في كرواتيا، و30 في المائة في كازاخستان ورومانيا، ولم يكن ذلك ممكناً قبل خمس سنوات. وتظهر استقصاءات مؤسسات الأعمال في عام 2008 أن نسبة تقل عن 6 في المائة من الشركات توقعت دفع رشاوى لإجاز معاملاتهما في استونيا وسلوفاكيا والجمهورية السلوفاكية – وهي نسبة مختلفة تمام الاختلاف عن النسب التي أظهرتها استقصاءات عام 2005 والتي بلغت 18 في المائة، و14 في المائة، و33 في المائة للبلدان الثلاثة على التوالي.⁸ وفي السنوات الثلاث الماضية، تحركت الإصلاحات إلى الشرق من الاتحاد الأوروبي، حيث قامت كل من ألبانيا وبيلاروس وجمهورية قبرغيز وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بتنفيذ إصلاحات في مجالات عدة، وذلك للعام الثالث على التوالي. وافتداءً بالبلدان المجاورة لها، قامت كل من كازاخستان والجبل الأسود وطاجيكستان بزيادة جهود الإصلاح في هذه السنة الماضية.

تقوم حكومات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً بإصلاحات بمعدل مائل لنظيره في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى (الشكل 4-1). إذ شهد 2009/2008 قيام 17 من أصل 19 بلداً بتنفيذ إصلاحات بالمنطقة. وجاءت مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة ضمن البلدان الأكثر نشاطاً في تنفيذ الإصلاحات، وفي السنوات الأخيرة، تسارعت وتيرة الإصلاحات في المنطقة وقامت البلدان باقتباس الإصلاحات من

287 إصلاحاً سهّل ممارسة أنشطة الأعمال – بينما أدى 27 إصلاحاً إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008



18

ألبانيا
كولومبيا
إستونيا
فرنسا
ألمانيا
الهند
الكويت
ليتوانيا
ملاوي
موريشيوس
الفلبين
بولندا
الاتحاد الروسي
رواندا
ساموا
سيراليون
طاجيكستان
أوروغواي

تصفية النشاط التجاري

رومانيا

16

الجزائر
بوتسوانا
بوركينا فاسو
كوسناركا
جمهورية مصر العربية
إثيوبيا
غرينادا
الأردن
ماليزيا
مالي
موريشيوس
النرويج
بابوا غينيا الجديدة
بيرو
البرتغال
الضفة الغربية وقطاع غزة

إنفاذ العقود

38

ألبانيا
أنغولا
أرمينيا
أذربيجان
بنغلاديش
بيلاروس
بنين
بوركينا فاسو
الكاميرون
الصين
كولومبيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جورجيا
غرينادا
غيانا
هايتي
جمهورية إيران الإسلامية
الأردن
الكويت
جمهورية فيرجيز
ليبيريا
ملاوي
مالي
موريشيوس
مورامبيق
باراغواي
بيرو
البرتغال
رواندا
السنتال
الجمهورية السلوفاكية
سانت كيتس ونيفس
السودان
تونس
أوغندا
الإمارات العربية المتحدة
فيتنام
اليمن

التجارة عبر الحدود

سيراليون

45

الجزائر
أنغولا
بنغلاديش
بيلاروس
بلجيكا
بنين
بروني دار السلام
الكاميرون
الرأس الأخضر
كولومبيا
الجمهورية التشيكية
جيبوتي
فيجي
فنلندا
غواتيمالا
أيسلندا
جمهورية إيران الإسلامية
إسرائيل
الأردن
كازاخستان
كوريا
كوسوفو
جمهورية فيرجيز
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لبنان
جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة
اللكسك
مولدوفا
الجبل الأسود
عمان
بيرو
الفلبين
بولندا
الاتحاد الروسي
سيراليون
جنوب أفريقيا
إسبانيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
السودان
تاوان، الصين
نيمورليني
توغو
تونغا
أوزبكستان
فيتنام

دفع الضرائب

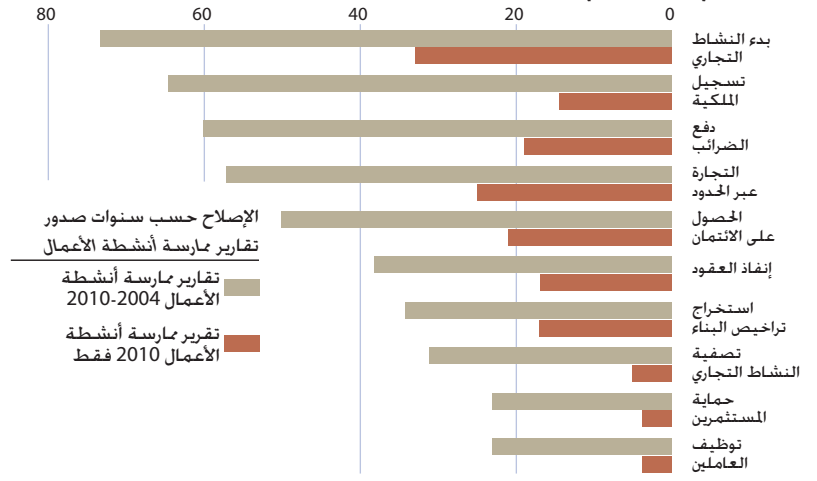
كمبوديا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
ليتوانيا
رومانيا
تونس
فنزويلا

كولومبيا
الجمهورية الدومينيكية
إندونيسيا
جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة
مالي
رواندا
سيراليون
طاجيكستان
تونس
أوكرانيا

حماية المستثمرين

الشكل 6-1

ثلاثة أرباع البلدان قامت بإصلاحات أدت إلى تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال



ملاحظة: لم تكن جميع المؤشرات الحالية مدرجة في التقرير. طيلة هذه الفترة الزمنية، فقد تم إدخال تسجيل الملكية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2005، ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود واستخراج تراخيص البناء وحماية المستثمرين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2006. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الإفلاس في المنطقه يبلغ ما نسبته 32 في المائة، وهو يقل كثيراً عن المعدل السائد في البلدان المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبالغ 69 في المائة.

ما الذي تفعله البلدان المواظبة على تنفيذ الإصلاحات

مع تتبع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للإصلاحات الإجرائية على مدى السنوات الست الأخيرة، أخذت بعض الأنماط في الظهور والتبلور. فإصلاحات الإجراءات الحكومية تميل إلى التسارع عند ارتفاع وتيرة الضغوط. ولعل أحد الأسباب في ذلك يكمن في تنامي الضغوط التنافسية مع انضمام البلدان إلى إحدى الأسواق المشتركة مثل الاتحاد الأوروبي، أو الدخول في اتفاقية تجارة مثل اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى. وتمثل الأزمات المالية وتراجع النشاط الاقتصادي أحد الدوافع القوية الأخرى للقيام بالإصلاح. وينطبق الأمر نفسه على الحاجة لإعادة بناء الاقتصاد في أعقاب الخروج من صراع ما، كما في ليبيا ورواندا وسيراليون.

وأياً كانت الدوافع والمحفزات للقيام بالإصلاحات، فإن الحكومات التي تنجح في مواصلة برامج الإصلاح الخاصة بها، وفقاً لمؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، عادة ما تشترك في عدة سمات. أولاً، تتبع هذه البلدان أجندة أطول أمداً تستهدف زيادة قدرة شركاتها واقتصاداتها على المنافسة. فكولومبيا ومصر وماليزيا ورواندا هي جميعاً أمثلة على بلدان قامت بإدماج إصلاحات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال ضمن أجندة أوسع نطاقاً لتعزيز قدرة اقتصاداتها على المنافسة.

تواصل البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات المضي قدماً على درب الإصلاح والتحلي بروح المبادرة والتفاعل. فسنغافورة وهونغ كونغ (الصين) يأتیان ضمن البلدان المتصدرة للمؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهما أيضاً من بين البلدان الأكثر مواظبة على تنفيذ الإصلاحات. وهذا العام، جاءت سنغافورة للعام الرابع على التوالي في صدارة الترتيب العالمي على المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وفي العام الماضي، استمرت سنغافورة في الإصلاحات وأدخلت خدمات إلكترونية على شبكة الإنترنت تقوم على استخدام الحاسب الآلي بغرض تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، ونقل الملكية. ولكن رغم أن البلدان القائمة بالإصلاح تتبع اتجاهها واضحاً في أجندة سياساتها،

على أنظمة إشهار الإفلاس في تركيا في 2004/2003. وفي كولومبيا في 1999. وفي الولايات المتحدة، أدى الركود الكبير الذي عصفت بالاقتصاد الأمريكي في ثلاثينيات القرن العشرين إلى إصلاحات شاملة في أنظمة إشهار الإفلاس للمرة الأولى خلال 50 عاماً. وفي العام الماضي، قام 18 بلداً بإصلاح أنظمتها الخاصة بإشهار الإفلاس. وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، وربما يزداد هذا العدد في المستقبل نظراً لاضطرار البلدان للتعامل مع الأزمات التي تعصف بالأنظمة المالية والاقتصادية. وفي أوقات الكساد الاقتصادي، يتسهم الحفاظ على الشركات التي تمتلك مقومات البقاء والاستمرار كمؤسسة عاملة وعلى الوظائف بأهمية خاصة. وكلما تسارع خريف أصول الشركات المتعثرة وغير القادرة على البقاء، كلما سهلت إعادة تعبئة هذه الأصول والموجودات.

وكانت فرنسا وألمانيا من بين أوائل البلدان التي قامت بإصلاح أنظمتها الخاصة بإشهار الإفلاس استجابة للآزمة الراهنة. وفي منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، بدأ العديد من البلدان مؤخراً في القيام بذلك. وأصبح قانون الإعسار الجديد ساري المفعول في لاتفيا في يناير/كانون الثاني 2008، وفي ليتوانيا في يوليو/تموز 2008، وفي ديسمبر/كانون الأول 2008، أصدرت استونيا قانوناً جديداً لإعادة التنظيم بنص على إجراءات قانونية تمكن الشركات المتعثرة التي تقف على حافة الإفلاس من إعادة تنظيم نفسها، وإعادة هيكلة مديونيتها، واتخاذ تدابير أخرى لاستعادة سلامتها المالية وربحياتها. وتأتي هذه الإصلاحات في الوقت المناسب. فمتوسط معدل استرداد الدين بعد إشهار

أوقات الأزمات – فرصة للإصلاح

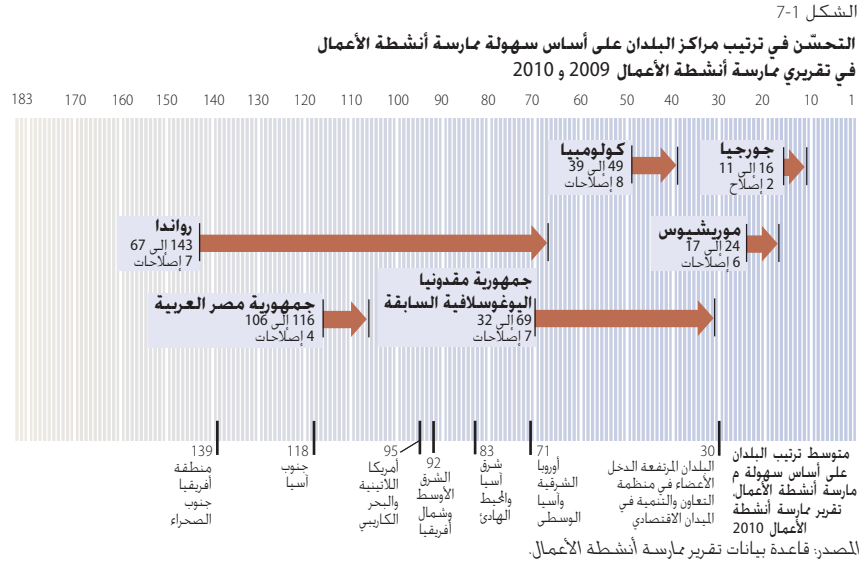
يمكن أن تكون عملية إصلاح الإجراءات الحكومية صعبة وقد تستغرق وقتاً طويلاً، وخاصة إذا انطوت على إدخال تغييرات على الأطر القانونية. كما أن بعض الإصلاحات تفتضي إجراء مفاضلات سياسية صعبة، ولا غرابة في أن معظم الإصلاحات التي سجلها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في 2009/2008 كانت موجهة نحو الحد من الأعباء الإدارية. إذ قام ما لا يقل عن 30 بلداً بتحسين إجراءات الحصول على تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، أو التجارة عبر الحدود، في حين قام 61 بلداً بتسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات. ومقابل ذلك، لم يقم سوى 8 بلدان بإصلاح قوانينها الخاصة بالضمانات أو المعاملات المكفولة بضمانات. وكذلك، لم يقم سوى 11 بلداً بإدخال تعديلات على الإجراءات الحكومية المنظمة للعمل والعمال: أدت إلى زيادة مرونتها في سبعة بلدان، بينما أدت إلى جعلها أكثر صرامة في أربعة بلدان (الشكل 5-1). وغالباً ما يتطلب الأمر ضغوطاً خارجية للدفع بإجراء تغييرات تشريعية ملموسة. ويمكن أن تمثل الأزمة الحالية فرصة سانحة في هذا السياق.

تاريخياً، شكّل الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية حافزاً ودافعاً للقيام بالكثير من الإصلاحات. فأزمة شرق آسيا حفزت بلداناً كثيرة لإعادة هيكلة أنظمتها الخاصة بإشهار الإفلاس. وقامت بعض البلدان، مثل سنغافورة وتايلند، بإصلاح قوانينها لتدعيم سبل حماية المستثمرين. كما جرى إدخال إصلاحات في الفترة التي تلت انتهاء الأزمات

من البلدان القائمة بالإصلاح... [لكن] أياً كانت الأزمة التي تواجهها، عليك أن تجعل الحياة أسهل بالنسبة لهؤلاء الذين يسعون ويعملون بجد لتهيئة فرص العمل. فهذا أقل ما يمكننا القيام به.

حواشي

1. استناداً إلى تقديرات لمنظمة العمل الدولية، قام تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لهذا العام بتحسين منهجيته الخاصة بمؤشرات توظيف العاملين لضمان أخذ وجود شبكات الأمان بعين الاعتبار في معايير المرونة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وقسم ملاحظات على البيانات.
2. Klapper, Lewin and Quesada Delgado (2009) تعرف كثافة النشاط التجاري بأنها عدد منشآت الأعمال كنسبة مئوية للسكان الذين هم في سن العمل (الشريحة العمرية 18-65 سنة).
3. مركز التنمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2009).
4. Ardagna and Lusagi (2009).
5. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).
6. Amin and Djankov (2009a, 2009b).
7. Eifert (2008).
8. استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال (http://www.enterprisesurveys.org).
9. شعبة شؤون الشركات، موريشيوس، http://www.gov.mu.
10. Sharma (2009).
11. Chang, Kaltani and Loayza (2009) و Helpman, Melitz and Rubinstein (2008) و Freund and Bolaky (2008) و



فإنها لا تتردد في الاستجابة لمستجدات الواقع الاقتصادي. فموريشيوس، التي تصدرت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في الإصلاحات، أعلنت مؤخراً إصدار قانون إعسار جديد "بغرض الحفاظ على سلامة نظامها التجاري وقدرته على الاستمرار".⁹

تعتمد البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال إصلاحات شاملة، فعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة، قامت كولومبيا ومصر وجورجيا وجمهورية مقدونيا واليوغوسلافية السابقة وموريشيوس ورواندا بتنفيذ ما لا يقل عن 19 إصلاحاً لكل منها. غطت 8 أو أكثر من المجالات العشرة التي يتناولها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (الشكل 7-1). وهذا النهج الواسع النطاق يزيد من فرص نجاح الإصلاحات وتأثيرها. وتشير أبحاث أجريت مؤخراً إلى أن الإصلاحات في مجالات مختلفة عادة ما يكمل بعضها البعض. ووجدت دراسة أنه بعد إجراء إصلاحات لخفض العوائق أمام دخول الشركات إلى الأسواق في الهند، فإن الولايات الهندية التي كانت لديها إجراءات حكومية أكثر مرونة في مجال توظيف العمالة قد شهدت انخفاضاً يزيد بنسبة 25 في المائة في عدد الشركات العاملة في القطاع غير الرسمي.¹⁰ وتبين دراسات أخرى أنه عندما تفتح البلدان أسواق منتجاتها أمام المنافسة الدولية، فإنه كلما انخفضت تكلفة دخول الشركات كلما ارتفعت المنافع العائدة. ويتيح انخفاض العوائق المائلة أمام الدخول للشركات إمكانية التحرك بسهولة أكبر نحو الصناعات التي تحقق أكبر النفع من انفتاح التجارة.¹¹

تراعى البلدان المنتظمة في تنفيذ الإصلاحات أهمية إدراج كافة الجهات المعنية. إذ أنها تشمل كافة الهيئات الحكومية

ذات الصلة ومثلين عن مؤسسات القطاع الخاص المعنية. وتقوم بالإصلاحات في سياق مؤسسي على أعلى المستويات. فكولومبيا ورواندا شكلتا لجنيتين معنيتين بإصلاح الإجراءات الحكومية ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء. وشكل أكثر من 20 بلداً آخر، منها بوركينا فاسو والهند وليبيريا وجمهورية مقدونيا واليوغوسلافية السابقة والجمهورية العربية السورية وفيتنام، لجاناً معنية بالإصلاح على المستوى الوزاري. وتشمل الإصلاحات في مصر 32 جهة حكومية، كما حظى بدعم من البرلمان. وتحافظ البلدان الناجحة في تنفيذ الإصلاحات على تركيزها بفضل ما تتمتع به من رؤية طويلة الأجل تساندها أهداف محددة، فماليزيا، على سبيل المثال، تستهدف أن تكون بلداً متقدماً تماماً بحلول عام 2020. ويتطلع السيد ألفارو أوربها، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى إيجاد كولومبيا جديدة يكون سكانها، من الطبقة المتوسطة بدلاً من الوضع الحالي الذي يعاني فيه 60 في المائة من السكان من وطأة الفقر. وتستهدف رواندا أن تصبح مركزاً للتكنولوجيا والتجارة في المنطقة. أما جمهورية قبرغيز فترغب في أن تصبح مركزاً إقليمياً للتفوق في مجال الإجراءات الحكومية في آسيا الوسطى، وتريد أذربيجان أن تصبح بوابة للمنطقة. ويمكن لتحديد أهداف طويلة الأمد والمضي دون توقف على درب الإصلاح أن يساعد البلدان على استعادة عافيتها من الصدمات، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة. وكما قال وزير الاستثمار المصري، الدكتور/ محمود محيي الدين:

هذه الأزمة ليست مجرد أزمة اقتصادية. إنها أزمة في الفكر الاقتصادي. أزمة أربكت الكثير

الإصلاحات المنفذة في 2009/2008

البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
أفغانستان	✓				✓					✓
ألبانيا								✓	✓	
الجزائر		✓					✓			
أنغولا							✓			
أنغيوا وبربودا										
الأرجنتين										✓
أرمينيا					✓					✓
أستراليا										
النمسا										
أذربيجان					✓					
جزر البهاما										
البحرين										
بنغلاديش							✓	✓		✓
بيلاروس			✓				✓	✓		✓
بلجيكا							✓			
بليز										
بن							✓			
بوتان										
بوليفيا										
البوسنة والهرسك										✓
بوتسوانا		✓								✓
البرازيل										✓
بروتي دار السلام							✓			
بلغاريا										✓
بوركينافاسو		✓								✓
بوروندي										
كمبوديا							✓			
الكاميرون							✓			✓
كندا										
الرأس الأخضر					✓					✓
جمهورية أفريقيا الوسطى										✓
تنشاد										
نشيلى										
الصين										
كولومبيا	✓				✓	✓	✓	✓		✓
جزر القمر										
جمهورية الكونغو الديمقراطية							✓			
جمهورية الكونغو										
كوستاريكا		✓								
كوت ديفوار										
كرواتيا										✓
قبرص										
الجمهورية التشيكية							✓			✓
الدانمرك										
جيبوتي							✓			
دومينيكا										
الجمهورية الدومينيكية						✓				
إكوادور										
جمهورية مصر العربية		✓			✓					✓

✓ إصلاحات سهلت ممارسة أنشطة الأعمال ✗ إصلاحات أدت إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال

الإصلاحات المنفذة في 2009/2008

البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
السلفادور										
غينيا الاستوائية										
إريتريا										
إستونيا	✓			✓						
إثيوبيا		✓		✓						
فيجي							✓			
فنلندا							✓			
فرنسا	✓									
غابون										
غامبيا										
جورجيا								✓		
ألمانيا	✓									✓
غانا										✓
اليونان					✓					
غرينادا		✓								
غواتيمالا					✓		✓			
غينيا										
غينيا - بيساو										✓
غيانا								✓		✓
هايتي					✓			✓		
هندوراس					✓					
هونغ كونغ. الصين										✓
هنغاريا										✓
آيسلندا							✓			
الهند	✓									
إندونيسيا										✓
جمهورية إيران الإسلامية								✓		✓
العراق										
أيرلندا										✓
إسرائيل							✓			
إيطاليا										
جامايكا										✓
اليابان										
الأردن		✓					✓			✓
كازاخستان							✓			✓
كينيا					✓					
كيريباتي										
جمهورية كوريا							✓			✓
كوسوفو							✓			
الكويت	✓									
جمهورية فيرجيز					✓		✓			✓
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية					✓		✓			
لاتفيا							✓			
لبنان							✓			✓
ليسوتو										
ليبيريا								✓		✓
ليتوانيا	✓						X			
لكسمبورغ										✓
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة					✓		✓			✓

✓ إصلاحات سهلت ممارسة أنشطة الأعمال X إصلاحات أدت إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال

الإصلاحات المنفذة في 2009/2008

البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
مدغشقر	✓			X					✓	✓
ملاوي									✓	
ماليزيا									✓	
ملديف			X						✓	
مالي		✓				✓			✓	
جزر مارشال										
موريتانيا										
موريشيوس	✓	✓	✓		✓		✓			
المكسيك							✓			✓
ولايات ميكرونيزيا الموحدة										
مولدوفا							✓			✓
منغوليا							✓			
الجيل الأسود										✓
المغرب					✓					
موزامبيق								✓		✓
ناميبيا										
نيبال										
هولندا										
نيوزيلندا										
نيكاراغوا										
النيجر										✓
نيجيريا					✓					
النرويج		✓					✓			
عمان										✓
باكستان										✓
بالاو										
بنما										
بابوا غينيا الجديدة		✓								
باراغواي										
بيرو		✓					✓			✓
الفلبين	✓				✓		✓			
بولندا	✓				✓		✓			✓
البرتغال		✓								
بورتو ريكو										
قطر										
رومانيا	X						X			
الاتحاد الروسي	✓						✓			
رواندا	✓				✓	✓				✓
ساموا	✓									✓
سان تومي وبرنسيبي										
المملكة العربية السعودية										
السنغال										
صربيا					✓					✓
صربيا										
سميثيل	✓				✓	✓	✓			✓
سيراليون										
سنغافورة										
الجمهورية السلوفاكية										
سلوفينيا										
جزر سليمان							✓			
جنوب أفريقيا										

الإصلاحات المنفذة في 2009/2008

البلد	بدء النشاط التجاري	استخراج تراخيص البناء	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
ألبانيا		X			✓		✓			
سري لانكا								✓		
سانت كيتس ونيفس							✓			
سانت لوسيا							✓			✓
سانت فنسنت وجزر غرينادين							✓			✓
السودان				X			✓	✓		
سورينام										
سوازيلند										
السويد										
سويسرا										
الجمهورية العربية السورية							✓			✓
تايبوان، الصين							✓			✓
طاجيكستان	✓			X	✓	✓				✓
تنزانيا		X								✓
تايلند										✓
تيمور ليشتي							✓			
توغو							✓			
تونغا							✓			
ترينيداد وتوباغو							X	✓		
تونس										
تركيا					✓					
أوغندا						✓				
أوكرانيا										
الإمارات العربية المتحدة		✓								✓
المملكة المتحدة		✓								
الولايات المتحدة										
أوروغواي	✓			X			✓			
أوزبكستان					✓					
فانواتو							X			
جمهورية فنزويلا البوليفارية							✓			
فييتنام							✓			
الضفة الغربية وقطاع غزة	✓									X
الجمهورية اليمنية					✓					✓
زامبيا					✓					
زيمبابوي					✓					

X إصلاحات أدت إلى زيادة الصعوبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال

✓ إصلاحات سهلت ممارسة أنشطة الأعمال

شكر وتقدير

تفاصيل الاتصال الخاصة
بالشركاء المحليين متاحة على
موقع تقرير ممارسة أنشطة
الأعمال على شبكة الإنترنت:
<http://www.doingbusiness.org>

الترويجية للتقرير. وتتم كافة أنشطة إدارة
المعارف والتوعية تحت إشراف وتوجيه سوزان
سميث.

ونعرب عن الامتنان لما تلقيناه من
تعقيبات ومراجعات قيمة من زملائنا في
إدارات ووحدات مجموعة البنك الدولي، وما
أبداه المديرين التنفيذيون لمجموعة البنك من
توجيه وإرشاد.

كما قدم كل من أوليفر هارت، وأندري
شليفر المشورة الأكاديمية لهذا المشروع. ونفذ
مشروع دفع الضرائب بالتعاون مع مؤسسة
(PricewaterhouseCoopers). بقيادة روبرت
مورس. ومول الصندوق الاستثماري الترويجي
إعداد المؤشرات الخاصة بتوصيل الكهرباء.
وقامت أليسون سترونغ بتحرير نص
التقرير. كما قام جيري كوين بتصميم التقرير
والرسوم البيانية. وقدمت ألكسندرا كوين
خدمات النشر المكتبي.

وما كان لهذا التقرير أن يرى النور لولا
المساهمات السخية التي شارك بها أكثر من
8000 محام ومحاسب وقاضٍ ورجل أعمال
ومسؤول حكومي في 183 بلداً. والمساهمون
العالميون والإقليميون هم الشركات التي أتمت
الاستقصاءات المتعددة في مكاتبها المنتشرة
في مختلف أنحاء العالم.

والاقتباسات الواردة هنا هي لشركاء
في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ما لم
يذكر خلاف ذلك. وترد أدناه أسماء من أعربوا
عن رغبتهم في توجيه الشكر لهم كل على
حده. ويمكن الإطلاع على تفاصيل الاتصال
على موقع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال على
الإنترنت: <http://www.doingbusiness.org>

أعد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010
فريق تقوده سيلفيا سولف، وبينلوب بروك
(حتى أواخر مايو/أيار 2009). ونيل غريغوري
(بدءاً من يونيو/حزيران 2009) تحت الإشراف
العام لمايكل كلين (حتى أواخر مايو/أيار
2009). وبينلوب بروك (بدءاً من يونيو/حزيران
2009). وتألّف فريق إعداد التقرير من كل
من: سفيتلانا باغوودينوفا، وكريم بلعياشي.
وميما بياي، وفردريك بوستيلو، وسيزار تشابارو
يدرو، ومايا شويري، وسنتياغو كروسي داونز،
وسارا كاتاري، وماري ديلون، وألان دنيس،
وجاكلين دين أوتر، وأليخندرو إسبينوزا-وانغ،
وكيارتان فييلدستيد، وكارولين جيجينات،
وجميلا حاجيبولو، وسابين هيرفيلدت، ونان
جيانغ، وبالارب جمباست، وداليا خليفة، وجان
ميشال لوبه، وأوليفر لورينز، وفاليري ماريشال،
وأندريس مارتينز، والكساندرا مينكو، وجوانا
نصر، وس. جيمانز، ودانة عمران، وكارولين
أوتونغلو، وكميل راموس، وبارا سالم، وبيلاز
سالجادو أوتونل، وعمر شافورف، وجايشري
سرنيغاسان، وسوزان شيمانسكي، وتيا
ترمبيك، ومارينا تورلاكوفا، وكارولين فان
كوبينول، وليور زيف. وقدم المساعدة في
الأشهر التي سبقت نشر هذا التقرير كل
من: سيباستيان فيتزجيرالد وبرايان ويلش.
ويقوم كل من رامين علييف، وبريتي
إندلو، وفيليب إيتارد، وغرام ليتلر بإدارة
خدمات الإنترنت لقاعدة بيانات تقرير ممارسة
أنشطة الأعمال. وتتولى نادين غنام إدارة
إستراتيجية الإعلام والتسويق الخاصة بتقرير
ممارسة أنشطة الأعمال 2010 وتدير جميلة
رمضان إستراتيجية المناسبات والجولة

WWW.DOINGBUSINESS.ORG

palgrave
macmillan

